اللجنة الدائمة للسكان
Permanent Population Committee

حالة سكان قطر ٢٠١٢

ثلاثة أعوام على انطلاق السياسة السكانية

حالة سكان قطر 2012

ثلاثة أعوام على انطلاق السياسة السكانية

ذوالحجة 1433هـ / أكتوبر 2012م

فريق تقرير حالة سكان قطر 2012

المشرف العام

سعادة الدكتور/ صالح بن محمد النابت	الأمين العام، الأمانة العامة للتخطيط التنموي

فريق الإعداد والتحرير والتنسيق

أ. د. يوسف صالح بريك (رئيس الفريق)	خبير سكانى، المكتب الفنى للجنة الدائمة للسكان
أ. د. خضر مصطفى زكريا	خبير سكاني، المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان
د. عبد القادر محمد لطرش	خبير سكانى، المكتب الفنى للجنة الدائمة للسكان

فريق الدعم الفنى

السيد محمد علي إكبيد	خبير إحصائي، المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان
السيد سميح نبيه البستاني	خبير، المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان
السيدة خولة عبدالرحمن العبدالله	باحثة، المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان
السيدة موزة سعود المسلم	باحثة، المكتب الفنى للجنة الدائمة للسكان
نورة راشد البوعينين	باحثة، المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان
مها عبد الله السويدي	باحثة، المكتب الفنى للجنة الدائمة للسكان

رؤساء مجموعات فرق متابعة تنفيذ السياسة السكانية

السيد يوسف مبارك الدوسري	مجموعة النمو السكاني والتركيبة السكانية، اللجنة الدائمة للسكان
السيد حسين علي عبدالله الصايغ	مجموعة النمو الحضري، وزارة البلدية والتخطيط العمراني
السيد خليفة هتمي الهتمي	مجموعة الإسكان،وزارة الشؤون الاجتماعية
السيد علي حسين علي عبداللطيف	مجموعة القوى العاملة، غرفة تجارة وصناعة قطر
د. عبدالعزيز علي السعدي	مجموعة التعليم،المجلس الأعلى للتعليم
الشيخ عبدالعزيز بن ثاني بن خالد آل ثاني	مجموعة التدريب،مؤسسة قطر للبترول
د. عصام الدين عبد الباقي	مجموعة الصحة العامة والإنجابية، المجلس الأعلى للصحة
السيد مبارك خليفة علي الدوسري	مجموعة البيئة والتنمية المستدامة،وزارة البيئة
السيدة نورة ناصر المريخي	مجموعة المرأة،المجلس الأعلى لشؤون الأسرة
السيدة أماني نايف أبوناهية	مجموعة الطفولة،المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة
د. عبدالله محمد الحمادي	مجموعة الشباب،اللجنة الدائمة للسكان
السيد يوسف محمد المفتاح	مجموعة المسنون،المؤسسة القطرية لرعاية المسنين
السيدة سميرة القاسمي	مجموعة ذوو الاعاقة، مركز الشفلح

فريق الدعم الإحصائى

السيد سلطان علي الكواري	جهاز الإحصاء
السيد محمد سعود البوعينين	جهاز الإحصاء
السيد سعود مطر الشمري	جهاز الإحصاء
السيد قاسم سعد العامري	جهاز الإحصاء
السيدة وفاء سعد السليطي	جهاز الإحصاء
السيدة حصة علي المالكي	جهاز الإحصاء
السيدة شيخة سالم الحمود	جهاز الإحصاء
السيد كمال أحمد السمان	جهاز الإحصاء

الترجمة والسكرتاريا

السيد البشير محمد سلامة معاذ	مترجم، المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان
سكرتاريا المكتب الفنى للجنة الدائمة للسكان	

الفهرس

العنوان	الصفحة
تقديم	5
الجداول والأشكال	7
أولاً) الجداول	7
ثانياً) الأشكال	8
المحور الأول: السكان والقوى العاملة	10
أولاً) الواقع	11
أ- التشريعات والإجراءات والمؤشرات النوعية والكمية	11
ب- الصورة الإحصائية العامة	18
ثانياً) التحديات	27
ثالثاً) أولويات المرحلة الرابعة	28
المحور الثاني: التعليم والتدريب	29
أولاً) الواقع	30
أ- التشريعات والإجراءات والمؤشرات النوعية والكمية	30
ب- الصورة الإحصائية العامة	33
ثانياً) التحديات	42
ثالثاً) أولويات المرحلة الرابعة	42
المحور الثالث: الصحة والصحة الإنجابية والبيئة	43
أولاً) الواقع	44
أ- التشريعات والإجراءات والمؤشرات النوعية والكمية	44
ب- الصورة الإحصائية العامة	47
ثانياً) التحديات	54
ثالثاً) أولويات المرحلة الرابعة	54

العنوان	الصفحة

المحور الرابع: قضايا التمكين 55

أولاً) الواقع 56

أ- التشريعات والإجراءات والمؤشرات النوعية والكمية 56

ب- الصورة الإحصائية العامة 63

ثانياً) التحديات 72

ثالثاً) أولويات المرحلة الرابعة 73

الخاتمة: التقييم العام والتوجهات المستقبلية 75

أولاً) التقييم العام 75

ثانياً) التوجهات المستقبلية 78

الهوامش والمصادر والمراجع 80

تقديم

شهدت دولة قطر، ولا تزال تشهد، نهضة تنموية شاملة في مجالات الاقتصاد والعمران فاقت معدلات إنجازها كل المقاييس، وارتفع مستوى معيشة الفرد بمعدلات عالية، وتوافرت الخدمات الصحية والتعليمية وسواها من الخدمات الحديثة التي وصلت إلى كل مواطن، مما مكّنها من اللحاق بالدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً؛ فبحسب دليل التنمية البشرية لعام 2011، بلغت قيمة هذا الدليل في قطر 0.831، مما أهّلها لاحتلال المرتبة 37 من بين 187 دولة.

وتعد هذه الإنجازات، والتي يتوقع أن تتعاظم مستقبلاً، ترجمة فعلية للتوجهات العامة لرؤية قطر الوطنية التي تسعى إلى تحويل دولة قطر بحلول عام 2030م إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وتأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيلاً بعد جيل، والتي تعد الحاضنة الأساسية لاستراتيجية التنمية الوطنية 2011- 2016 وللسياسة السكانية للدولة.

وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى أن السياسة السكانية لدولة قطر عبارة عن مشروع حضاري مستمر ومتواصل، لهذا ستخضع دائماً للمراجعة وإعادة الصياغة بما ينسجم مع التغيرات المتسارعة التي تشهدها الدولة، وبما يتوافق مع خطط ومشاريع وتوجهات استراتيجية التنمية الوطنية (2011-2016).

بناءً عليه، فقد تم دمج معظم أهداف السياسة السكانية مع المشاريع ذات العلاقة في استراتيجية التنمية الوطنية، وانحصر التركيز في المرحلة الثالثة من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية على الأهداف الأكثر التصاقاً بالمسألة السكانية في الدولة، وتحديداً الأهداف الخاصة بمحور السكان والقوى العاملة. أما المحاور الثلاثة الأخرى (التعليم والتدريب، والصحة والبيئة، وقضايا التمكين)، فقد اشتملت على الإجراءات ذات العلاقة بالمحور الأساسي، والتي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التركيبة السكانية للدولة.

ونتيجة لكل ذلك، وبعد مضي ثلاث سنوات على انطلاقة عملية تنفيذ السياسة السكانية للدولة التي ترافقت وعملية المتابعة الدؤوبة التي قام بها 13 فريق عمل، يأتي هذا التقرير (حالة سكان قطر 2012)، وهو التقرير الوطني الثالث من نوعه ضمن سلسلة

الإصدارات المقررة سنوياً حول حالة سكان قطر، ليرصد التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية عبر مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية التي تمّ اعتمادها كأدوات لتحديد نسب التنفيذ وتقييم كفاءة التدابيرالتي جرى الالتزام بها وقياس مدى بلوغ أهداف كل محور من محاورها والتغيرالذي يحدثه برنامج أو تدخل ما، والمعوقات التي تحول دون التطبيق الفعال للإجراءات المختلفة، مما يتيح لمتخذي القرار إعادة النظر في غايات وأهداف هذه السياسة أو في التدابير والإجراءات الهادفة لتنفيذها.

فبالإضافة إلى التقديم والخاتمة، يشتمل هذا التقرير على أربعة فصول، يتناول كل واحد منها محوراً من محاور السياسة السكانية التي يتم فيها استعراض الأهداف والإجراءات التي تمت ترجمتها إلى مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية كأدوات منهجية لرصد التقدم المحرز في تنفيذ السياسة السكانية.

وفي هذا السياق، يطيب لي أن أتوجه بالشكر والامتنان لكل من ساهم في إنجاز هذا التقرير بدءاً بمجموعات العمل التي حرصت على تقديم توصيف دقيق لواقع كل مجال من مجالات عملها، ومروراً بالجهات المعنية بتنفيذ السياسة السكانية التي تعاونت مع هذه المجموعات وأمدتها بكل ما يلزم من معلومات مفيدة، وصولاً إلى فريق المتابعة من المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان الذي بذل جهوداً كبيرة في عملية الإشراف على مجموعات العمل، والتنسيق معها، وتوجيهها، وتدقيق البيانات التي تم جمعها ومراجعتها وتحليلها وتضمينها في متن هذا التقرير.

د. صالح بن محمد النابت

الأمين العام للتخطيط التنموي

الجداول والأشكال

أولاً) الجداول

الجدول (1): النسبة المئوية للنشطين اقتصادياً حسب النوع والجنسية لعامي 2010 و 2011

الجدول (2): أعداد الطالبات المسجلات في مختلف المؤسسات التعليمة حسب الجنسية بين عامي 2005 و2011

الجدول (3): أعداد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي حسب النوع والسنوات

الجدول (4): الطلبة القطريون الجدد المبتعثون حسب النوع ومكان الابتعاث خلال السنوات الدراسية الثلاث السابقة

الجدول (5): خريجو جامعة قطر حسب الجنسية والنوع والكلية للعام الدراسي 2010/ 2011

الجدول (6): الدارسون في المدارس الليلية ومراكز محو الأمية حسب المرحلة التعليمية خلال السنوات الدراسية الخمس السابقة

الجدول (7): المتدربون حسب جهة التدريب والجنسية والنوع لعام 2011

الجدول (8): المتدربون في جميع المراكز التدريبية الخاصة حسب مجال البرنامج التدريبي والحالة العملية والجنسية والنوع لعام 2011

الجدول (9): التركيبة العمرية والنوعية للمتدربين في المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية لعام 2011

الجدول (10): معدلات الإصابة بالأمراض السارية المستهدفة عالمياً لكل 10000 نسمة من مجموع السكان خلال الفترة 2007 –2010

الجدول (11): مؤشرات القوى العاملة الصحية خلال الفترة 2006 – 2010

الجدول (12): أوجه دعم النساء وحمايتهن حسب مجال الحماية خلال السنوات الثلاث السابقة

الجدول (13): معدل وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون السن الخامسة لكل 1000 ولادة حيّة لعام 2011

الجدول (14): نسبة التغطية بالتطعيمات الأساسية خلال العام الأول من العمر للفترة 2006-2010

الجدول (15): أوجه دعم الأطفال وحمايتهم حسب مجال الخدمة والنوع والسنوات

الجدول (16): الأنشطة غير الرياضية التي يمارسها الشباب بعمر 13- 25 وعددها خلال عامي 2007 و 2011

الجدول (17): النسبة المئوية لانتشار الإعاقة حسب النوع والجنسية والسنوات

الجدول (18): توزع محاور وأبعاد السياسة السكانية حسب نسبة الإنجاز(%)

ثانياً) الأشكال

الشكل (1): معدل النمو السنوي للسكان حسب السنوات

الشكل (2): الهرم السكاني للدولة لعام 2011

الشكل (3): الحالة الزواجية للسكان بعمر 15 سنة فأكثر حسب الجنسية لعام 2011

الشكل (4): النسبة المئوية للمشتغلين حسب الجنسية والنوع لعام 2011

الشكل (5): معدل البطالة حسب الجنسية والنوع لعام 2011

الشكل (6): التوزع النسبي للعمالة الوافدة حسب مستوى المهارة لعام 2011

الشكل (7): التوزع النسبي للنشطين اقتصادياً حسب الجنسية والمستوى التعليمي لعام 2011

الشكل (8): التوزع النسبي للنشطين اقتصادياً حسب الجنسية والقطاع لعام 2011

الشكل (9): التوزع النسبي للسكان على الأسر والتجمعات العمالية

الشكل (10): التوزع النسبي للسكان حسب البلدية لعام2011

الشكل (11): الكثافة السكانية في الكيلومتر المربع حسب البلدية لعام 2011

الشكل (12): أعداد المدارس (الحكومية والمستقلة والخاصة) خلال الأعوام 2005-2011

الشكل (13): أعداد الطلبة المسجلين في المدارس (الحكومية والمستقلة والخاصة) خلال الأعوام 2005-2011

شكل (14): التوزع النسبي للمتدربين في جميع المراكز التدريبية الخاصة حسب الجنسية والحالة التعليمية لعام 2011

الشكل (15): العمر المتوقع عند الولادة للفترة 2009-2011

الشكل (16): معدل الخصوبة الكلي للقطريات للفترة 2004-2010

الشكل (17): تركيز ملوثات الهواء في المناطق الحضرية (مايكرو غرام بكل متر مكعب من الهواء) حسب السنوات

الشكل (18): استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون (طن متري) حسب السنوات

الشكل (19): التوزع النسبي للقطريين النشطين اقتصاديا (15 سنة فأكثر) حسب النوع والمهنة لعام 2011

الشكل (20): صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي حسب النوع والسنة

الشكل (21): معدل تكافؤ الجنسين في التعليم الابتدائي حسب السنوات

الشكل (22): معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب القطري بعمر (15-24) سنة بحسب النوع والسنوات

الشكل (23): معدل المشاركة الاقتصادية للمسنين (65 سنة فما فوق) حسب النوع لعام 2011

المحور الأول

السكان والقوى العاملة

كما كان الأمر في المرحلة الثانية، شكّل هذا المحور أساس المرحلة الثالثة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية وجوهرها. ويشتمل هذا المحور على الأبعاد الآتية:

- النمو السكاني والتركيبة السكانية
- القوى العاملة
- النمو الحضري
- الإسكان

ويحاول هذا المحور الإجابة على الأسئلة الآتية:

- ما أنجع السبل لتشجيع القطريين على الزواج وحضهم على الإنجاب؟
- كيف يمكن تشجيع القطريين على العمل في القطاع الخاص؟
- ما العمل من أجل جذب المواطن والمقيم للسكن في المراكز الحضرية البعيدة عن الدوحة؟
- ما الصعوبات التي تواجه تنفيذ قانون منع سكن العزاب بجوار سكن العائلات؟

أما أهم الأهداف التي يسعى هذا المحور لتحقيقها، فهي:

- تشجيع القطريين، ولاسيما الشباب، على الزواج والإنجاب.
- تشجيع القطريين على العمل في القطاع الخاص.
- تطوير المراكز الحضرية البعيدة عن الدوحة الكبرى واستحداث أخرى جديدة جاذبة للمواطن والمقيم.
- متابعة تنفيذ قانون منع سكن العزاب بجوار سكن العائلات.

وقد ترجمت هذه الأهداف إلى جملة من الإجراءات التي تم تحويلها إلى مجموعة من المؤشرات النوعية والكمية التي يمكن أن تساعد على عملية تقييم المرحلة الثالثة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية، أي: رصد الإنجازات المحققة في الواقع، والكشف عن الصعوبات والتحديات القائمة، وتحديد أولويات المرحلة الرابعة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية في مجال السكان والقوى العاملة.

أولاً) الواقع

أ-التشريعات والإجراءات والمؤشرات النوعية والكمية

النمو السكاني والتركيبة السكانية	الهدف 1: تشجيع القطريين، ولاسيما الشباب، على الزواج والإنجاب

إجراء 1: الإسراع في اعتماد صندوق الزواج

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي: موجود كإجراء في طور: التنفيذ	التشريع	التخطيط	غير موجود	مضمونه
وجود توجه لاعتماد صندوق للزواج					• تم الانتهاء من تطوير المبادرة الخاصة بصندوق الزواج من خلال لجنة برئاسة المجلس الأعلى لشؤون الأسرة وعضوية كل من الديوان الأميري، ومؤسسة راف، ومركز الاستشارات العائلية، ووزارة الشؤون الاجتماعية وجهات أخرى ذات علاقة. وقد رفع المشروع بتاريخ 2011/6/5 للديوان الأميري/ مكتب سمو ولي العهد، و ما زالت إجراءات متابعة الموضوع جارية.
عدد عقود الزواج المسجلة خلال السنوات الثلاث الماضية (2009-2011)					

العام	عدد عقود الزواج
2009	1920
2010	1752
2011	1898

إجراء 2: العمل على تقديم مخصصات ومنح مالية للمواليد الجدد

وجود توجه لاستحداث برنامج يقدم منحاً مالية للمواليد الجدد					

إجراء 3: العمل على مكافأة الأسرة الأكثرإنجاباً

وجود توجه لاستحداث "وسام الأسرة" الأكثرإنجاباً					

إجراء 4: الدعوة للزواج من المطلقات والأرامل

وجودبرامج وحملات توعية للزواج من المطلقات والأرامل					• هناك بعض الفعاليات التي يقوم بها مركز الاستشارات العائلية، إضافة إلى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

إجراء 5: تعميق الوازع الديني بالحض على الزواج

وجود محاضرات وخطب تلقى في المساجد لتعميق الوازع الديني بالحض على الزواج					• تقدم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية العديد من الخطب والمحاضرات الدينية لتعميق الوازع الديني بالحض على الزواج. • ويقوم أيضاً مركز الاستشارات العائلية من خلال برنامج "قرار واستقرار" (المحور الشرعي) بتقديم محاضرات لتعميق الوازع الديني.

إجراء 6: القيام بحملات توعية الشباب بقضايا الإنجاب					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
وجود حملات توعية خاصة بالشباب حول قضايا الإنجاب	■				• تشتمل خدمة الفحص الطبي للمقبلين على الزواج في المؤسسات الصحية القطرية على توعية سريرية للنتائج المخبرية وما يمكن أن يتبعها من مضاعفات وعوامل اختطار عن المحتمل من أمراض وراثية أو انتقالية. كما تعد بعض الإدارات في المؤسسات الصحية القطرية برامج توعية عن الأمراض المنقولة جنسياً في المناسبات، كاليوم العالمي للإيدز. • ويقدم مركز الاستشارات العائلية عبر برنامج "قرار واستقرار" (المحور الصحي) برنامج توعوي خاص بتأهيل المقبلين على الزواج، إضافة للصحة الإنجابية للمرأة وأهمية الفحص الطبي قبل الزواج. وقد تم تقديم هذا البرنامج 13 مرة للجمهور وحضره 1988مشارك حتى الآن. ويخطط المركز للتوسع في تقديم هذا البرنامج، إضافة إلى تقديم محاضرات وورش عمل تتناول أهمية الفحص الطبي قبل الزواج والصحة الإنجابية.

الهدف 2: مواجهة ظاهرة الطلاق والتأكيد على أهمية تماسك الأسرة والإنجاب

إجراء 1: التوعية بمخاطر الطلاق والطلاق التعسفي وآثاره السلبية على الفرد والمجتمع					
وجود برامج للتوعية بالآثار السلبية للطلاق على الفرد والمجتمع	■				• جميع البرامج الوقائية والتثقيفية التي يقدمها مركز الاستشارات العائلية تتضمن هذه التوعية. وجميع طلبات الطلاق التي تقدم لمحكمة الأسرة تحول لمركز الاستشارات العائلية لمحاولة الصلح، حيث تتم التوعية بالآثار السلبية للطلاق خلال جلسات الإرشاد. وتحول حالات الطلاق لمركز الاستشارات العائلية لتنفيذ أحكام الرؤية والحضانة والزيارة، وهنا تتم مراجعة الزوجين في قرار الطلاق من خلال الإرشاد الأسري. • وتقوم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدور توعوي في هذا المجال من خلال المحاضرات وخطب المساجد والإفتاء.

نسبة حالات الطلاق إلى إجمالي عقود الزواج خلال السنوات الثلاث الأخيرة (2009-2011)	العام	عدد عقود الزواج	عدد حالات الطلاق	%
	2009	1920	787	41.0
	2010	1752	820	46.8
	2011	1898	754	39.7

إجراء 2: وضع برامج للثقافة الزوجية وحقوق وواجبات الزوجين في بناء أسرة متماسكة					
وجود برامج للثقافة الزوجية وحقوق الزوجين وواجباتهما	■				• كلها مدرجة ضمن برامج خطة مركز الاستشارات العائلية لعام 2013/2012، كما قدمها المركز باستمرار خلال الأعوام السابقة ضمن برامجه التثقيفية. فعلى سبيل المثال، يقوم المركز بدراسة حول أسباب انهيار الزيجات مبكراً وقبل الدخول، إضافة إلى برنامج "تسريح بإحسان" وحملات التوعية المستمرة حول ثقافة التماسك الأسري. ويقوم مركز الاستشارات العائلية ضمن خطة برامجه المذكورة بتقديم برنامج إذاعي "مودّة"، يركز فيه حول هذه القضية ويتناولها من جوانبها المختلفة.

إجراء 3: فتح فروع لمركز الاستشارات العائلية في مختلف مناطق الدولة					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
وجود توجه لفتح فروع لمركز الاستشارات العائلية في مختلف مناطق الدولة					• تتضمن الخطة الاستراتيجية للمركز (2011-2016) التوسع في فتح مكاتب تمثيليه وفروع للمركز.كما يسعى المركز إلى تحقيق شراكة فاعلة مع وزارة الشؤون الاجتماعية والجهات المعنية ومصادر التمويل لتحقيق الانتشار الجغرافي له.

القوى العاملة	الهدف 1: تطوير سياسات الاستقدام بما يتناسب مع التوجه نحو اقتصاد المعرفة

إجراء 1: العمل على الحد من العمالة غير الماهرة					
وجود توجهات أو تدابير للحد من العمالة غير الماهرة					• **استراتيجية التنمية الوطنية:** هناك توجهات وتدابير في طور التنفيذ من قبل استراتيجية التنمية الوطنية (استراتيجية قطاع سوق العمل) للحد من استقدام العمالة غير الماهرة (المشروع 3 زيادة فاعلية مشاركة القطريين في قوة العمل والمشاركة المستهدفة لغير القطريين/ والمشروع 4 المشاركة المستهدفة للعمالة الوافدة). • **قانون العمل رقم (14) لسنة 2004:** هناك توجهات في قانون العمل لتشغيل العمالة الأجنبية الماهرة التي قد تستخدم في تدريب الموظف القطري الرديف. وينص قانون العمل في المادة (27) منه "على صاحب العمل الذي يستخدم خبراء أو فنيين غير قطريين أن يقوم بتدريب عدد مناسب من العمال القطريين على العمل الذي يمارسه هؤلاء الخبراء والفنيون أو أن يعين عمالاً قطريين كرديف للخبير الأجنبي بغرض التدريب واكتساب الخبرة". • **قانون رقم 4 لسنة 2009 الخاص بتنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم وكفالتهم:** يوفر القانون المذكور محفزات للعمالة الأجنبية الماهرة للعمل في قطر كالمادة (16) التي تنص على أن" تمنح تراخيص الإقامة لزوج المرخص له بالإقامة وأولاده من الذكور الذين لم يكملوا دراستهم الجامعية حتى سن الخامسة والعشرين، وبناته غير المتزوجات. ويجوز بموافقة الوزير أو من ينيبه، منح والدي المرخص له بالإقامة، إذا رأى مبرراً لذلك" (يحدد الوزير منح هذه التراخيص لذوي الخبرات العالية).
عدد المستقدمين خلال عام 2011 من بعض المهن					• يبدو أنه لا يوجد مؤشر مؤكد يمكن الحكم من خلاله على وجود توجه نحو التوسع في توظيف التكنولوجيا للحد من أعداد العمالة الوافدة، وهو ما يؤكده الجدول الآتي الذي يبين النسبة المئوية للمستقدمين في مهن مختارة نسبة لعددهم في سنة الأساس 2008 (100%).

المهن	2009	2010	2011
المهندسون المدنيون	33.4	37.9	33.9
الفنيون	82.2	52.9	50.2
فنيو الكهرباء	60.1	44.7	27.1
فنيو الميكانيك	71.0	27.0	31.3
المحاسبون	60.1	63.4	43.9
العاملون في مهنة عامل	40.2	56.5	48.4
عمال التنظيف	108.3	132.7	104.0
عمال التعبئة والتغليف	104.0	376.8	412.0

إجراء 2: ضبط معايير استقدام العمالة المنزلية					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي: موجود كإجراء في طور: التنفيذ	التشريع	التخطيط	غير موجود	مضمونه
وجود تعديلات لمعايير استقدام العمالة المنزلية عام 2011				■	
عدد العاملين في القطاع المنزلي خلال الأعوام الثلاثة الماضية					العام: 2009 — عدد العامين بكفالة شخصية: 49687 العام: 2010 — عدد العامين بكفالة شخصية: 51503 العام: 2011 — عدد العامين بكفالة شخصية: 55167

إجراء 3: منح محفزات مادية ومعنوية للمؤسسات التي تحدّث وسائل إنتاجها بغية الحد من عدد الأيدي العاملة					
وجود محفزات مادية ومعنوية للمؤسسات المذكورة			■		• تخطط غرفة تجارة وصناعة قطر لتقديم جائزة (مادية أو معنوية لم يتقرر بعد) لأفضل شركة تحدّث وسائل إنتاجها بغية الحد من عدد الأيدي العاملة بها.
عدد المؤسسات التي قامت بتحديث وسائل إنتاجها (وفقاً لمعايير اقتصاد المعرفة القائمة على الأتمتة) خلال الأعوام الثلاثة الماضية (2009-2011)					• لم يتيسر لمجموعة العمل الحصول على بيانات حول عدد المؤسسات التي قامت بتحديث وسائل إنتاجها وفقاً لمعايير اقتصاد المعرفة القائمة على الأتمتة.

الهدف 2: تشجيع القطريين على العمل في القطاع الخاص

إجراء 1: العمل على تحقيق المساواة بين الأجور في القطاعات الثلاثة (العام والخاص والمختلط)					
وجود تشريعات بشأن المساواة في الأجور بين القطاعات الثلاثة				■	
متوسط الأجور لمهن مختارة (المدرسون/ المهندسون/ الأطباء/ إداريون) في كل من القطاع العام والخاص والمختلط					• لم يتيسر لمجموعة العمل الحصول على البيانات المطلوبة.

إجراء 2: توحيد أنظمة العمل والإجازات والامتيازات في القطاعات الثلاثة					
وجود تشريعات لتوحيد الأنظمة المذكورة في القطاعات الثلاثة				■	
مدة الإجازة الممنوحة لكل درجة من درجات التوظيف في القطاعات الثلاثة					• **مدة الإجازة الممنوحة للقطاع الحكومي حسب قانون الموارد البشرية:** - ٤٥ يوماً لشاغلي وظائف الدرجات السابعة فأعلى أو ما يعادلها من الراتب. - ٤٠ يوماً لشاغلي وظائف الدرجات من الثامنة إلى العاشرة أو ما يعادلها من الراتب. - ٣٠ يوماً لشاغلي وظائف الدرجات الأخرى أو ما يعادلها من الراتب. • **مدة الإجازة الممنوحة في القطاع الخاص حسب قانون العمل:** - تنص المادة (79): يستحق العامل الذي أمضى في خدمة صاحب العمل سنة كاملة مستمرة إجازة سنوية بالأجر المنصوص عليها في المادة (72) من هذا القانون، ويجب ألا تقل هذه الإجازة عن ثلاثة أسابيع للعامل الذي تقل خدمته عن خمس سنوات، وأربعة أسابيع للعامل الذي تكون خدمته خمس سنوات فأكثر.ويستحق العامل إجازة عن كسور السنة، بنسبة المدة التي قضاها في الخدمة. • **مدة الإجازة الممنوحة لقطر للبترول للعطل الرسمية والإجازات:** - يتمتع الموظف بإجازة سنوية مدفوعة الراتب بواقع (37) يوم عمل، ويمكنه الحصول على إجازة بعد انتهاء فترة الاختبار وفقا لمقتضيات العمل. - تتم تسوية رصيد الإجازة غير المستنفد في نهاية السنة الميلادية الأولى من خدمة الموظف وفقا للإجراءات التنظيمية التي تحددها لائحة الموظفين في المؤسسة.

إجراء 3: إجراء دراسة ميدانية حول التغير في اتجاهات القطريين نحو العمل في القطاع الخاص					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
وجود توجه لإجراء الدراسة المذكورة					• الدراسة في طور التنفيذ الميداني، ويقوم بإعدادها المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بالتعاون مع وزارة العمل.

النمو الحضري	الهدف: تطوير المراكز الحضرية البعيدة عن الدوحة الكبرى واستحداث أخرى جديدة جاذبة للمواطن والمقيم				
إجراء 1: تأمين فرص العمل المناسبة للسكان في المراكز الحضرية الواقعة خارج حدود الدوحة الكبرى (بلديتي الدوحة والريان)					
وجود أنظمة ولوائح وتدابيرلها علاقة بتأمين فرص عمل كافية للسكان بعمر 15 سنة فما فوق في المراكز الحضرية الواقعة خارج حدود الدوحة الكبرى					• هناك توجه وخطط لاتخاذ التدابير اللازمة ووضع الأنظمة الكفيلة بتأمين فرص العمل الكافية للسكان بعمر 15 سنة فما فوق في المراكز الحضرية الواقعة خارج حدود الدوحة الكبرى مستقبلاً، علماً بأنه توجد حالياً مثل هذه اللوائح والأنظمة، ولكن على نطاق ضيق.
نسبة العاطلين عن العمل (الأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يجدوه) بحسب الجنسية والبلدية (عدا بلدتي الدوحة والريان)					• في حين شكلت نسبة العاطلين عن العمل في بلديتي الدوحة والريان 88% من مجموع العاطلين عن العمل في الدولة، وصلت هذه النسبة في سائر البلديات إلى 12% فقط. والجدول التالي يبين التوزع النسبي للعاطلين عن العمل بحسب الجنسية والبلدية (عدا بلديتي الدوحة والريان):

البلدية	قطريون (%)	غير قطريين (%)	المجموع (%)
الوكرة	53.2	61.9	57.3
ام صلال	29.7	26.5	28.1
الخور	3.5	3.9	3.7
الشمال	0.0	7.8	3.7
الضعاين	13.6	0.0	7.2
عدد العاطلين عن العمل	455	412	867

إجراء 2: فتح فروع لبعض الكليات الجامعية في المراكز الحضرية الواقعة خارج حدود الدوحة الكبرى					
وجود توجه لفتح فروع لبعض الكليات الجامعية في واحدة أو أكثر من المراكز الحضرية الواقعة خارج حدود الدوحة الكبرى					• حالياً لا يوجد إجراء عملي قريب بهذا الخصوص، إلا أن الخطة العمرانية تتضمن اقتراحات بإنشاء فرع لجامعة قطر في الوكرة، وفرع لكلية الطيران المدني في الخور، وفرع تدريبي وعملي لكلية شمال الأطلنطي في راس لفان خاص بدراسات النفط والغاز بالقرب من معامل راس غاز.

إجراء 3: إنشاء مدن (صغيرة ومتوسطة) جديدة في البلديات الواقعة خارج حدود الدوحة الكبرى					
وجود خطط لبناء مدن جديدة في البلديات الواقعة خارج حدود الدوحة الكبرى					

الإسكان	الهدف 1: متابعة تنفيذ قانون منع سكن العزاب بجوار سكن العائلات

إجراء 1: الإسراع في إنجاز المجمعات العمالية والتأكيد على احتوائها جميع الخدمات اللازمة

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي: موجود كإجراء في طور: التنفيذ	التشريع	التخطيط	غير موجود	مضمونه
وجود خطط ومشاريع لإنجاز المجمعات المذكورة	■				• بتاريخ 18 يناير 2012 تم تدشين أكبر مدينة عمالية في قطر بوضع حجر الأساس للمرحلة الثانية لمشروعها "بروة البراحة" في المنطقة الصناعية قرب الدوحة، وهو مشروع ضخم، لا يقتصر على سكن العمال فحسب، بل يتميز بمجموعة من الخدمات الترفيهية لقضاء أوقات الفراغ.
وجود لوائح وتدابير خاصة بالتحقق من احتواء المجمعات العمالية على جميع الخدمات اللازمة			■		• تشرف الجهات المخولة بتنفيذ القانون على تطبيق قرار وزير شؤون الخدمة المدنية والإسكان رقم (17) لسنة 2005، والذي يحدد اشتراطات ومواصفات السكن المناسب للعمال.

إجراء 2: متابعة التطبيق الصارم للقانون

المؤشر المستهدف	مضمونه
نسبة المناطق التي طبق فيها القانون تطبيقاً تاماً من مجموع المناطق المشمولة بالقانون المذكور	• وفقاً لبيانات وزارة البلدية والتخطيط العمراني بلغ عدد الحالات التي طبق فيها القانون تطبيقاً تاماً 460 حالة. والجدول التالي يبين عدد حالات الإخلاء في المناطق المحظور سكن العمال فيها:

الشهر	عدد المحاضر	عدد القرارات	العقارات التي تم إخلاؤها	عدد الشكاوى الواردة
نوفمبر–ديسمبر	33	0	20	31
يناير	39	28	14	14
فبراير	15	2	20	15
مارس	28	7	35	52
ابريل	52	18	21	62
مايو	22	23	13	29

الهدف 2: تشجيع المتزوجين حديثاً والمقبلين على الزواج لقبول الوحدات السكنية المتوسطة والصغيرة المناسبة

إجراء 1: تقديم شقق مجانية، أو بأسعار رمزية ميسرة، للمتزوجين حديثاً والمقبلين على الزواج من المواطنين

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي: موجود كإجراء في طور: التنفيذ	التشريع	التخطيط	غير موجود	مضمونه
وجود توجه لتقديم شقق مجانية أو بأسعار رمزية ميسرة للمتزوجين حديثاً والمقبلين على الزواج من المواطنين	■				• ليس هناك توجه واضح نحو تقديم سكن مجاني للمتزوجين حديثاً، أو بأسعار رمزية في القطاع الحكومي، وهناك مثل هذا التوجه في القطاع الخاص (مشروع بروة السكني)، حيث تعتبر أسعار إيجار الشقق معقولة بالنسبة لأسعار السوق، وهي في متناول الجميع، حيث يبلغ إيجارها كالاتي: نوع الشقة: مكونة من 3 غرف وتوابعها — الإيجار: 3800 ريال قطري نوع الشقة: مكونة من 2 غرفة وتوابعها — الإيجار: 3300 ريال قطري علماً بأن الشقق المقدمة لا تشمل المواطنين فحسب، بل تشمل جميع سكان الدولة. • جدير بالذكر أن قانون الإسكان رقم 2 لسنة 2007 يلبي حاجة المتزوجين حديثاً، حيث أن القانون يشمل كل فئات وشرائح المجتمع القطري من الذكور والإناث، حيث تقدم لطالب قرض سكني ميسر مبلغاً قيمته 1.2 مليون ومئتي ألف ريال وبمصاريف إدارية تبلغ 1%على مدى 35 سنة. علماً بأن إدارة الإسكان الحكومي تقوم بتخصيص مساكن للمواطنين الموظفين مقابل التنازل عن بدل السكن الممنوح لهم عن طريق وظائفهم.
عدد الوحدات السكنية الممنوحة للفئات المذكورة خلال عام 2011					• يبلغ العدد الإجمالي لشقق مشروع بروة السكني نحو 2000 شقة سكنية (منها ما يضم 3 غرف نوم ومنها ما يضم غرفتين). • أما في القطاع الحكومي، فقد بلغ عدد المعاملات التي أنهيت إجراءاتها عام 2011 من قبل بنك قطر للتنمية (وهي عبارة عن فلل) 1806 معاملات، منها: 1515 معاملة إسكان بقرض، و291 معاملة قرض فقط.

إجراء 2: القيام بحملات توعية حول مزايا الشقق بالنسبة لذوي الدخل المحدود، ولاسيما للأسر الحديثة التكوين

وجود حملات التوعية المذكورة				■	

إجراء 3: إجراء دراسة استطلاعية حول موقف المتزوجين حديثاً والمقبلين على الزواج من الشقق السكنية المتوسطة والصغيرة كحل مؤقت ريثما يتمكنون من الحصول على وحدات سكنية تناسب أذواقهم

وجود توجه لإجراء الدراسة المذكورة	■				• طرح السؤال في دراسة أجراها المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان على عينة إلكترونية، وكان الجواب إيجابياً إلى حد ما.

ب- الصورة الإحصائية العامة

النمو السكاني والتركيبة السكانية:

- **معدل النمو السكاني:** الرصيد السكاني المحدود للمواطنين وما ترتب عليه من نقص في الموارد البشرية دفع دولة قطر لاستقدام العمالة الوافدة من مختلف الجنسيات وبأعداد كبيرة لإنجاز البنية التحتية في زمن قياسي لمواكبة عملية النمو الاقتصادي، مما ساهم خلال الأعوام العشرة السابقة في تذبذب واضح في معدل النمو السكاني (الشكل 1). ففي حين ارتفع بصورة غير مسبوقة عام 2008، حيث وصل إلى (18.9%)، عاد وانخفض بصورة حادة عام 2011 إلى (1.4%). ومن المتوقع أن يعود معدل النمو السكاني في دولة قطر للارتفاع مستقبلاً، بسبب الطلب المتزايد على الأيدي العاملة الوافدة في مختلف المجالات، خاصة في قطاع البناء والتشييد، بما يلبي الاحتياجات المرتبطة باستضافة دولة قطر لمونديال 2022.

الشكل (1): معدل النمو السنوي للسكان حسب السنوات

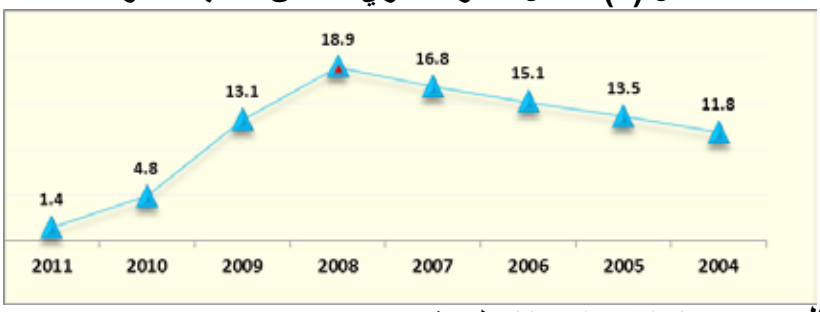

المصدر: جهاز الإحصاء، بيانات لم تنشر، 2012.

- **حجم السكان:** تضاعف عدد سكان قطر خلال ما يزيد على أربعة عقود حوالي 15 مرة. فبحسب الإحصاءات الرسمية، ازداد عدد السكان في قطر من (111.000) نسمة عام 1970 إلى (1.732.718) نسمة عام 2011[1].وتعود هذه الزيادة الكبيرة في حجم سكان قطر إلى الأعداد الكبيرة للعمالة الوافدة، والتي تحتاجها عملية التنمية الشاملة للبلاد.

- **التركيب العمري**: تفيد دراسة البنية العمرية للسكان في فهم الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه أي مجتمع من المجتمعات، وذلك لأنها تدل على توزع الفئات العمرية، والقوة الإنتاجية للسكان، إضافة إلى معدلات الإعالة الديموغرافية. وكغيرها من معظم دول الخليج العربي، تتميز دولة قطر باختلال واضح في التركيب العمري للسكان فيها، الأمر الذي يوضحه مضلع الأعمار (الشكل 2) الذي يشير إلى تضخم فئة أعمار العمل (15–64 سنة)، والتي بلغ حجمها النسبي 84.1%[2]،وهي نسبة عالية جداً مقارنة بمثيلتها لدى السكان القطريين التي لم تتجاوز الـــ 58%[3].

الشكل (2): الهرم السكاني للدولة لعام 2011

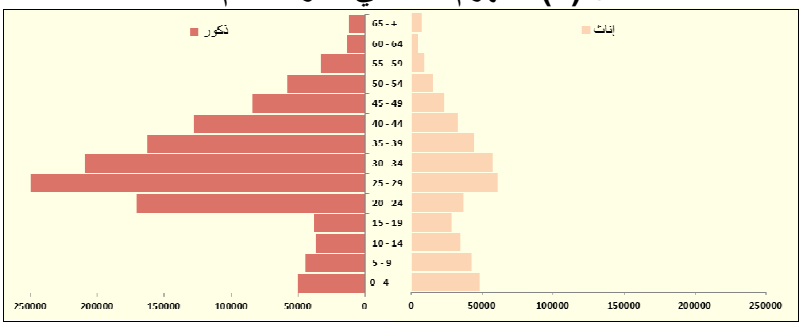

المصدر: جهاز الإحصاء، تقديرات السكان لمنتصف عام 2011

ومن ذلك كله نخلص إلى الحديث عما يسمى بـــ "معدل الإعالة العمرية"، أي نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة وتزيد عن 65 سنة إلى عدد السكان الذين هم في سن العمل (15–64) سنة، والذي بلغ 17.4% عام 2011[4]، والذي يعد من أكثر معدلات الإعالة انخفاضا في العالم، حيث وصل في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً إلى (49.9%)، وفي الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة إلى (77.7%)[5]. وهنا لا بد من التأكيد على أن السبب الحقيقي لانخفاض معدل الإعالة العمرية ليس مردّه انخفاض معدلات الخصوبة ولا تناقص أعداد كبار السن (65 سنة فأكثر)، بل، تدفق أعداد كبيرة من العمالة الوافدة التي يتألف معظم أفرادها من الفئات العمرية (15–64 سنة)، وهي الفئات العمرية القادرة على العمل.

- **التركيب النوعي:** بدورها، توضح البنية النوعية، أو ما يعرف بنسبة النوع، الملامح الديموغرافية للمجتمع ذكوراً وإناثاً. والأصل في البنية النوعية للسكان (الذكور لكل مئة أنثى) أن تكون متوازنة نسبياً، أي بين 100% و105%، غير أن الإحصاءات الرسمية تشير إلى أن نسبة النوع في قطر وصلت إلى حوالي308[6]، أي أنه مقابل كل 100 أنثى هناك حوالي 308ذكور، وهي نسبة عالية جداً وتزيد عن مثيلتها لدى السكان القطريين بأكثر من ثلاثة أضعاف.
- **التركيب الزواجي:**ويعني بنية السكان من حيث نسبة الذين لم يسبق لهم الزواج والمتزوجين والأرامل والمطلقين. وتتأثر هذه النسبة بصوره مباشره بالتركيب العمري، ونسبة النوع المسجلة، بالنظم الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع.

ووفقاً لآخر الإحصاءات الرسمية، يشير الشكل البياني رقم (3) إلى أن 28.2% من السكان في قطر بعمر 15 سنة فما فوق هم من الذين لم يسبق لهم الزواج. أما الغالبية العظمى من السكان في قطر، فإنهم من المتزوجين.

الشكل (3): الحالة الزواجية للسكان بعمر 15 سنة فأكثر حسب الجنسية لعام 2011

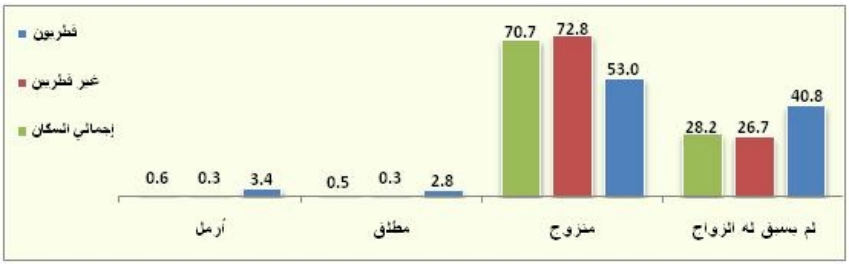

المصدر: جهاز الإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة، أكتوبر 2011.

ويبدو للوهلة الأولى أن التركيب الزواجي للسكان في قطر لا تشوبه شائبة وليس فيه أي خلل، فقرابة ثلثي السكان هم من المتزوجين، غير أن واقع الحال مختلف عن ذلك تماماً. فلو نظرنا إلى توزع السكان المتزوجين بحسب الجنسية، لتبين لنا أن 92% من مجموعهم هم من غير القطريين. ماذا يعني ذلك؟ إنه ببساطة شديدة

عندما سئل غير القطريين فيما إذا كانوا متزوجين أم لا، أجابت الغالبية العظمى منهم بأنهم كذلك فعلاً، أي أنهم متزوجون في أوطانهم التي قدموا منها، غير أنهم في واقع الحال هم غير ذلك حالياً في قطر. وفي هذه الحال، يصبح كل شخص يعيش وحيداً (دون شريكه الشرعي) لمدة تزيد عن ستة أشهر عازباً حتى ولو كان متزوجاً بالفعل في وطنه الأصلي. وهذا يعني أن قرابة ثلثي السكان في قطر الذين بلغت أعمارهم 15 سنة فأكثر هم حالياً من العزاب[7].

القوى العاملة :

- **حجم القوى العاملة:** تضاعف عدد السكان النشطين اقتصادياً نحو ثلاث مرات خلال سبع سنوات (من 444,133 عام 2004 إلى 1,277,445 عام 2011)[8]. وكان هذا التزايد غير المسبوق ناجماً، بالدرجة الأولى، عن استقدام أعداد كبيرة من العمالة الوافدة التي تطلبتها خطط التنمية الطموحة للدولة، مما أدى إلى اختلال كبير في تركيبة القوى العاملة. وعلى الرغم من التحسن الطفيف في نسبة القطريين في مجموع القوى العاملة، فقد ظل غير القطريين يشكلون 93.9% من ذلك المجموع عام 2011، كما يبين الجدول رقم(1).

الجدول (1): النسبة المئوية للنشطين اقتصادياً حسب النوع والجنسية لعامي 2010 و 2011

	قطريون		غير قطريين	
	2010	2011	2010	2011
ذكور	4.2	4.5	95.8	95.5
إناث	17.2	17.3	82.8	82.7
مجموع	5.8	6.1	94.2	93.9

المصدر: جهاز الإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة، أكتوبر 2011.

ومن المؤشرات الإيجابية التي يظهرها الجدول رقم (1) أن نسبة الإناث القطريات من مجموع النشطات اقتصادياً أعلى من مثيلتها لدى الذكور، مع وصول حصة الإناث بين النشطين اقتصادياً من القطريين إلى 35.3% عام

2011، بينما ارتفعت حصة الإناث بين مجموع القوى العاملة في الدولة ارتفاعاً طفيفاً إلى نحو 12.4% في العام المذكور. والشكل رقم (4) يبين نسبة القطريين الضئيلة بين مجموع المشتغلين من جهة، وارتفاع حصة الإناث القطريات بينهم من جهة ثانية.

الشكل (4): النسبة المئوية للمشتغلين حسب الجنسية والنوع لعام 2011

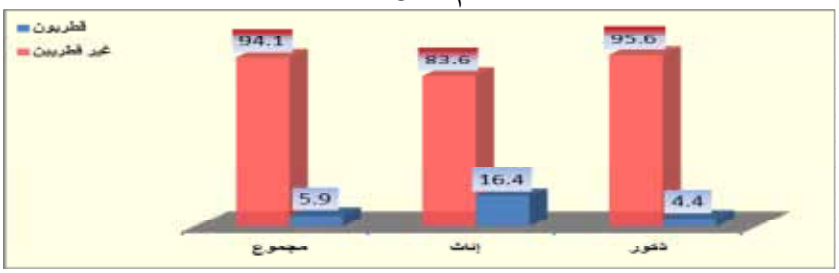

المصدر: جهاز الإحصاء، مسح القوى العاملة لعام 2011

- **معدل البطالة:** أدى ارتفاع نسبة غير القطريين بين القوى العاملة إلى تدني معدل البطالة العام في دولة قطر، حيث يعد من أقل المعدلات في العالم (0.6%). غير أن ما يلفت النظر في هذا السياق ارتفاع معدل البطالة بين القطريين، ولاسيما بين الإناث منهم، بالمقارنة مع معدل البطالة العام في الدولة. فبحسب الشكل رقم (5)، بلغ المعدل المذكور بين الإناث القطريات 8% عام 2011، مقابل 1.7% بين الذكور القطريين، بينما لم يتجاوز معدل البطالة بين غير القطريين 2.4% للإناث مقابل 0.1% للذكور. ويطرح معدل البطالة هذا العالي نسبياً بين القطريات بعض التساؤلات؛ فالعمالة النسائية غير القطرية نادراً ما تنافس مثيلتها القطرية نظراً لاختلاف مجالات عمل كل منهما. والأرجح أن ارتفاع معدل بطالة القطريات ناجم عن الأعداد الكبيرة من المتخرجات من التعليم العالي من جهة، وظروف العمل المحددة التي توافق القطريات على العمل في إطارها من جهة ثانية. والشكل التالي يبين مزيداً من التفصيل حول معدلات البطالة في دولة قطر عام 2011.

الشكل (5): معدل البطالة حسب الجنسية والنوع لعام 2011

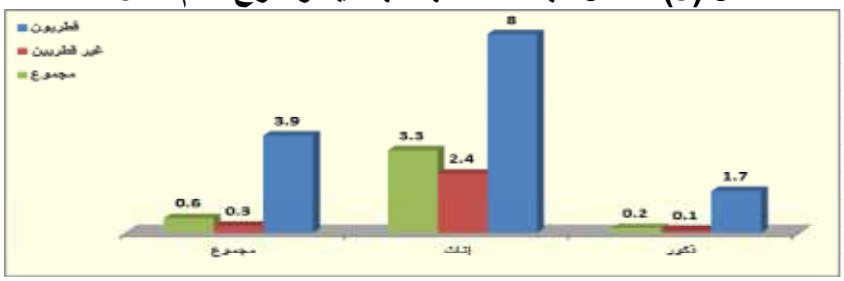

المصدر: جهاز الإحصاء، مسح القوى العاملة لعام 2011

- **مستوى مهارة العمالة الوافدة:** دعت رؤية قطر الوطنية 2030 إلى اعتماد "اقتصاد معرفي يتصف بكثافة الاعتماد على البحث والتطوير والابتكار"، مما يتطلب استقدام عمالة وافدة ذات كفاءة عالية والحفاظ على أصحاب المهارات المتميزة من هذه العمالة، وهذا ما أكدت عليه استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 وأخذته بعين الاعتبار في وضع مشاريعها، كما تضمن برنامج عمل السياسة السكانية للمرحلة الثالثة اقتصاد المعرفة كأحد الأهداف الرئيسية. لكن تحقيق هذا الهدف يتطلب كثيراً من الجهد والوقت. فالمعطيات المتوفرة حول مستوى مهارات العمالة الوافدة في الدولة لعام 2011، تبين أن ربع النشطين اقتصادياً من الوافدين يصنفون من العمالة الماهرة أو عالية المهارة، والربع الآخر من العمالة غير الماهرة، أما النصف الآخر فمن العمالة شبه الماهرة، كما يبين الشكل رقم (6).

الشكل (6): التوزع النسبي للعمالة الوافدة حسب مستوى المهارة لعام 2011

المصدر: جهاز الإحصاء، مسح القوى العاملة لعام 2011

كما يمكننا الاستناد إلى مؤشر المستوى التعليمي للدلالة على مدى كفاءة القوى العاملة وتأهيلها، حيث يبين هذا المؤشر أن نصف النشطين اقتصادياً من غير القطريين هم من المستوى الابتدائي فما دون. أما الجامعيون من النشطين اقتصادياً، فلا يتجاوزون الـــ 17%. والشكل رقم (7) يوضح مزيداً من التفصيل حول المستوى التعليمي للنشطين اقتصادياً من القطريين وغير القطريين عام 2011.

الشكل (7): التوزع النسبي للنشطين اقتصادياً حسب الجنسية والمستوى التعليمي لعام 2011

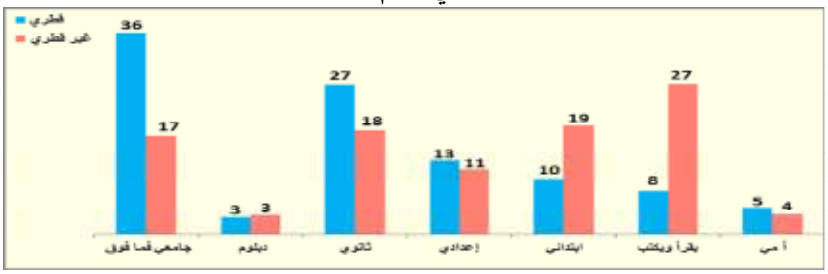

المصدر: جهاز الإحصاء، مسح القوى العاملة لعام 2011.

- **النشطون اقتصادياً (15 سنة فأكثر) حسب القطاع:** تأكيد رؤية قطر الوطنية على أهمية بناء اقتصاد متنوع، ودعوة استراتيجية التنمية الوطنية والسياسة السكانية لتحفيز القطريين للعمل في القطاع الخاص، تبين مدى أهمية مواجهة التحدي الذي عبّرنا عنه في تقريرنا السابق (حالة سكان قطر 2011) من أن الغالبية الساحقة للعمالة القطرية تتركز في القطاع العام، بينما لا يتجه للعمل في القطاع الخاص سوى نسبة ضئيلة منهم، على الرغم من أن هناك ارتفاعاً ملموساً في نسبة القطريين العاملين في القطاع الخاص، حيث زادت هذه النسبة من 4% من مجموع العاملين في هذا القطاع عام 2004 إلى أكثر من 8% عام 2011 (الشكل رقم 8). وهنا لا بد من التأكيد على أن تدني نسبة استيعاب القطاع الخاص للعمالة القطرية مسألة ذات بعدين؛ الأول يتعلق بطبيعة هذا القطاع وآلياته (عمالة منضبطة بتكاليف أقل)، والثاني يتعلق بكون القطاع العام يقدم لعامليه مزايا مادية أفضل وأماناً وظيفياً أعلى.

الشكل (8): التوزع النسبي للنشطين اقتصادياً حسب الجنسية والقطاع لعام 2011

المصدر: جهاز الإحصاء، مسح القوى العاملة لعام 2011.

الإسكان:

- **توزع الوحدات السكنية على الأسر والتجمعات العمالية:** تبين معطيات التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2010 أن ربع الوحدات السكنية في الدولة عبارة عن تجمعات عمالية، يقيم في الصغيرة منها أقل من سبعة أفراد، بينما تقيم في التجمعات الكبيرة أعداد أكبر قد تصل إلى المئات في بعضها. ويقيم في هذه التجمعات نحو 60% من مجموع سكان الدولة. وبحسب تقديرات المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان، فإن القاطنين في هذه التجمعات العمالية من الذكور يشكلون نحو ثلاثة أرباع الذكور غير القطريين في الدولة. ويبين الشكل رقم (9) توزع السكان على الأسر والتجمعات العمالية.

الشكل (9): التوزع النسبي للسكان على الأسر والتجمعات العمالية

المصدر: جهاز الإحصاء، المسح العقاري الشامل لعام 2008

ومن الجدير بالذكر أن اللجنة المشكلة لتنفيذ قانون منع سكن العزاب بجوار سكن العائلات قد بدأت عملها في شهر نوفمبر 2011 وأنجزت نسبة هامة من

الإخلاءات في عدد من المناطق.

النمو الحضري:

- **نسبة التحضر:** إن التوزع الجغرافي للسكان يتعلق، وبالدرجة الأولى، بقدرة المناطق المختلفة على جذب السكان، حيث أدى تركز الخدمات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في المراكز الحضرية إلى ازدحام هذه المراكز بالسكان القطريين وغير القطريين، إذ في حين لم تتعد نسبة سكان الحضر الـــ 50% من سكان الدولة عام 1950، أصبحت تستوعب 100% بدءاً من العام 2010[9]. وفي هذا السياق، يشير الشكل رقم (10) إلى أن مدينة الدوحة الكبرى (الدوحة والريان) قد استحوذت على 74% من مجموع السكان في الدولة، فيما توزعت النسبة المتبقية على المراكز الحضرية الأخرى، كالخور والذخيرة والوكرة وأم صلال... الخ.

الشكل (10): التوزع النسبي للسكان حسب البلدية لعام 2011

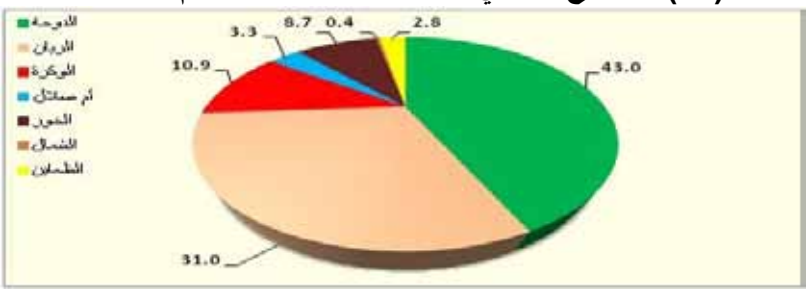

المصدر: جهاز الإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة، 2011

لاشك أن هذا النمو الحضري السريع في قطر عموماً والدوحة الكبرى خصوصاً هو ثمرة من ثمار التنمية الشاملة ودليل على مدى التقدم الاقتصادي والعمراني الذي تشهده البلاد، إلا أن هذا النمو الحضري الاستقطاب يله إشكاليات، أهمها:

1. خلل في التوزع الجغرافي للسكان، حيث بلغت الكثافة السكانية في بلدية الدوحة 3136 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد، في حين لم تتجاوز هذه الكثافة في بلدية الشمال الـــ 8 أفراد فقط في الكيلومتر المربع الواحد، كما يتضح من الشكل رقم (11).

الشكل (11): الكثافة السكانية في الكيلومتر المربع حسب البلدية لعام 2011

المصدر: جهاز الإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة، 2011.

2. الآثار البيئية: ارتباطاً بما سبق، فإن الكثافة السكانية العالية في مدينة الدوحة بدأت تؤثر سلباً على أهم العناصر البيئية (الأرض والهواء والماء)، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى الإضرار بالصحة العامة.

لهذا كله، بدأت الدولة بوضع الخطط والاستراتيجيات والسياسات لتطوير المراكز الحضرية البعيدة عن الدوحة واستحداث أخرى جديدة جاذبة للمواطن والمقيم، كما بدأت أيضاً باتخاذ الإجراءات اللازمة لوقاية السكان من التلوث البيئي الذي قد ينجم عن الكثافة السكانية العالية، وعن تنفيذ بعض المشاريع الصناعية، ولاسيما تلك القريبة من المراكز العمرانية.

ثانياً) التحديات

تتمثل التحديات التي تواجه تنفيذ السياسة السكانية في مجال السكان والقوى العاملة بـــ:

- لا تزال مسألة تشجيع القطريين، ولاسيما الشباب، على الزواج والإنجاب تشكل تحدياً من التحديات التي تواجه تحقيق الغاية الأساسية للسياسة السكانية في مجال النمو والتركيبة السكانية، والمتمثلة بزيادة المعدلات الحالية للنمو السكاني الطبيعي للمواطنين، أو المحافظة عليها على الأقل، وتحقيق التوازن في النمو السكاني العام. لهذا، لا بد من بذل المزيد من الجهود والعمل على اتخاذ الإجراءات والتدابير التي يمكن أن تلعب دوراً إيجابياً في هذا المجال، كتقديم مخصصات ومنح مالية للمواليد الجدد (استحداث برنامج يقدم منح مالية للمواليد الجدد، واستحداث "وسام الأسرة" الأكثر إنجاباً)، والدعوة للزواج من المطلقات والأرامل (تكثيف حملات التوعية للزواج من المطلقات والأرامل عبر برامج محددة)، إضافة إلى العمل من أجل الحد من ظاهرة الطلاق، وفتح فروع لمركز الاستشارات العائلية في مختلف مناطق الدولة.
- استمرار شركات القطاع الخاص في استقدام العمالة الرخيصة، رغم الدعوات

المتواصلة للتحول نحو اقتصاد المعرفة والاعتماد على العمالة الماهرة.

- إصرار طالبي العمل من القطريين، ولاسيما الإناث منهم، على العمل في مجالات محددة، قد لا تتوفر فيها فرص للعمل، مما يزيد نسبة البطالة بينهن.
- لا تزال الحوافز التشجيعية للاستقرار خارج الدوحة غير كافية، إذ تبين أنه رغم تخصيص الأراضي السكنية وفتح فروع للدوائر الحكومية لتقديم الخدمات المختلفة في المدن القائمة أو المستحدثة خارج الدوحة، إلا أن الضغط السكاني لا يزال مستمراً على الدوحة الكبرى ، الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات أخرى تتمثل بالتوسع في تأمين فرص العمل المناسبة للسكان في المراكز الحضرية الواقعة خارج حدود العاصمة، وفتح فروع للجامعة وتقديم الحوافز المالية..الخ.
- تأخر منح الأرض المخصصة لبناء مساكن الأسر حديثة التكوين من المواطنين.

ثالثاً) أولويات المرحلة الرابعة

تتمثل أولويات المرحلة الرابعة من مراحل تنفيذ السياسة السكانية في مجال السكان والقوى العاملة ، والتي ستنطلق في أكتوبر 2012 وتنتهي في أكتوبر 2013 بـــ:

- متابعة الإجراءات الخاصة باستصدار التشريع المتعلق بمبادرة إنشاء صندوق لزواج القطريين.
- اتخاذ الإجراءات والتدابير المؤسسية الفاعلة لتشجيع القطريين على الزواج وحضهم على الإنجاب، كأن يتم تخصيص منح مالية للمواليد الجدد واستحداث "وسام الأسرة" الأكثر إنجاباً ..الخ.
- تكثيف حملات التوعية الهادفة إلى تشجيع الشباب للإقبال على الزواج وتمكينهم من ذلك بكافة السبل المتاحة.
- وضع خطة وطنية عامة تهدف إلى توعية الأسر بضرورة خفض المهور ونفقات الزواج، وتقبل فكرة الزواج من المطلقات والأرامل، والحد من ظاهرة الطلاق.
- تحفيز جهات العمل المختلفة للتوجه نحو اقتصاد المعرفة، حيثما أمكن ذلك.
- تشجيع القطريين على العمل في القطاع الخاص، وفي المجالات التي تتوفر فيها فرص العمل، للحد من الاعتماد على العمالة الوافدة.
- التوسع في إنشاء المجمعات العمالية التي تتوفر فيها متطلبات الحياة المناسبة، واستكمال إجراءات تنفيذ قانون منع سكن العزاب بجوار سكن العائلات.
- مواصلة الجهود الرامية لتأمين فرص العمل، وفتح فروع لبعض كليات الجامعة، وغيرها من الإجراءات والتدابير الهادفة لجذب المواطن والمقيم للسكن في المدن القائمة والمستحدثة خارج الدوحة.

المحور الثاني

التعليم والتدريب

يشتمل هذا المحور على بعدين أساسيين، هما:

- التعليم
- التدريب

ويحاول هذا المحور الإجابة على الأسئلة الآتية:

- كيف يمكن تطويرمناهج التعليم وأساليب التدريس للانتقال من أسلوب الحفظ والتلقين إلى الاعتماد على الذات والنقد والإبداع؟
- كيف يمكن تطوير نوعية التعليم والتدريب بحيث تتماشى مع متطلبات عملية التنمية وسوق العمل؟

أما الأهداف التي يسعى هذا المحور لتحقيقها، فهي:

- الاهتمام بالجانب النوعي للعملية التعليمية.
- تطوير نوعية التدريب بحيث تتماشى مع متطلبات عملية التنمية وسوق العمل.

وقد ترجمت هذه الأهداف إلى جملة من الإجراءات التي تم تحويلها إلى مجموعة من المؤشرات النوعية والكمية التي يمكن أن تساعد في عملية تقييم المرحلة الثالثة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية، أي: رصد الإنجازات المحققة، والكشف عن الصعوبات والتحديات القائمة، وتحديد أولويات المرحلة الرابعة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية في مجال التعليم والتدريب.

أولاً) الواقع

أ- التشريعات والإجراءات والمؤشرات النوعية والكمية

التعليم	الهدف: الاهتمام بالجانب النوعي للعملية التعليمية

إجراء 1: المراجعة الدورية لمناهج التعليم في المراحل التعليمية قبل الجامعية وتحديثها بحيث تقوم على النقد والحوار بدلاً من الحفظ والتلقين

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي: موجود كإجراء في طور: التنفيذ	التشريع	التخطيط	غير موجود	مضمونه
وجود توجه لتحديث المناهج التعليمية في المراحل قبل الجامعية بحيث تقوم على النقد والحوار	■				• **يوجد توجه مستمر لتحديث المناهج التعليمية، ويشمل هذا التوجه المدارس المستقلة ومناهج التعليم قبل الجامعي بمؤسسة قطر للتربية والعلوم.** 1- **المدارس المستقلة:** التعليم في المدارس المستقلة، الذي يقوم على معايير تطوير المعارف والمهارات الأساسية للطالب والرفع من مكتسباته، يسعى باستمرار إلى تحديث معايير ومناهج التعليم والاكتساب التربوي، خاصة من خلال تمكين الطالب من استخدام اللغة العربية بشكل فعّال في التواصل والتفكير النقدي. ومن أهداف معايير المناهج أيضاً أنها تراعي الفروق الفردية للطلاب، ويكون الطالب هو محور التركيز بدلاً من المعلم، لكي يكون أكثر فاعلية في العملية التعليمية من خلال البحث والتحليل والتجريب والتعاون والحوار والتفكير النقدي، فيصمم المحتوى للطالب وفق هذه المعايير لتحقيق أهدافها المنشودة . 2- **مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع**: تقوم مناهج التعليم في المؤسسات التعليمية التابعة لمؤسسة قطر للتربية وتنمية المجتمع والمتمثلة في أكاديمية قطر (فرع الدوحة والخور والوكرة)، ومدرسة العوسج الخاصة بصعوبات التعلم، وأكاديمية القادة التي تتبع نظام البكالوريا الدولية، تقوم على مبادئ النقد والحوار والتفكير النقدي، حيث تنتشر هذه المبادئ في جميع المناهج والمراحلوالمستويات والأنشطة المقدمة للطلاب. إضافة إلى ذلك، تشجع المدرسة فن المناظرات وتطبيقه في الحصص الدراسية، ومن خلال المشاركة في المسابقات المحلية أيضاً، مثل مسابقات مركز مناظرات قطر في مؤسسة قطر، والمسابقات العالمية، مثل الاشتراك في نموذج الأمم المتحدة المنظم في عدة مدارس عالمية حول العالم. كما تحتوي المدرسة على نادٍ للمناظرات، حيث يقوم فريق من المعلمين بتدريب الطلاب على فن الحوار والنقد والمناظرة للمشاركة في المؤتمرات الطلابية المحلية والعالمية. وتركز المدرسة أيضاً على تدريب الطلاب لاكتساب هذه المهارات باللغتين العربية والانجليزية.

إجراء 2: العمل على تطوير أساليب التعليم في المراحل التعليمية ما قبل الجامعية					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
وجود برنامج أو خطة أو توجه لتأهيل المدرسين وتدريبهم على أساليب التدريس الحديثة القائمة على النقد والحوار					• يقوم مكتب التطوير والتدريب بهيئة التعليم بالمجلس الأعلى للتعليم بإعداد دليل خاص لبرامج التطوير المهني سنوياً؛ لتطوير وتدريب المعلمين على أساليب التدريس الحديثة القائمة على النقد والحوار وفق معايير مهنية وطنية شاملة، حيث تنقسم هذه المعايير إلى ثلاثة مستويات، هي: مستوى المعلمين المستجدين، ومستوى المعلمين الأكفاء، ومستوى المعلمين المتمرسين. • أما مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، فلديها العديد من الخطط والبرامج لدعم المدرسين في أنواع التربية والتعلم الحديثة، والتي تقوم على النقد والحوار اللذين يمثلان أساس مناهج الباكالوريا الدولية، مثل: برنامج أسبوعي مكثف للتطوير المهني، واجتماعات أسبوعية مكثفة لمناقشة أساليب التدريس والتطوير، وبرنامج للتطوير خارج الدولة، وبرامج زيارة مدارس أخرى لاكتساب الخبرات ..الخ.
عدد الكادر التدريسي الذي خضع لمثل هذه الدورات خلال السنوات الثلاث الأخيرة (2009-2011)	• قام المجلس الأعلى للتعليم بتوفير دورات تدريبية للكادر التربوي في السنوات الأخيرة لرفع مستوى تأهيل المدرسين وتدريبهم على أساليب التدريس الحديثة، كما هو مبين في الجدول التالي:				

السنة	ذكور	إناث	المجموع
2009	498	1588	2086
2010	484	1455	1939
2011	976	3158	4134

إجراء 3: العمل على إشراك فاعلين جدد (الأسرة، مؤسسات المجتمع المدني ...) في تحديث المناهج وأساليب التعليم					
وجود مبادرات لإدماج فاعلين جدد في تحديث العملية التعليمية					• تشمل عملية إشراك فاعلين جدد في العملية التعليمية الجهات الآتية: 1- **المجلس الأعلى للتعليم:** دأب المجلس الأعلى للتعليم منذ عام 2005م على إدماج فاعلين جدد في تحديث العملية التعليمية، متمثلة في مجالس الأمناء في المدارس المستقلة، حيث تتكون من قطاعات عدة من الأعضاء (4 أعضاء من أولياء الأمور، و3 أعضاء من المجتمع، وعضو واحد من موظفي المدرسة، إضافة إلى صاحب الترخيص/ مدير المدرسة). 2- **مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع:** تقوم مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع بإشراك جميع الافراد والمؤسسات التي لها علاقة بالتعليم في تحديث المنهج، حيث يقوم المعلمون باختيار وتطويرالمناهج، وتقوم الإدارة العليا والمتوسطة في المدرسة بالإشراف على المناهج المقدمة في المدرسة، وكذلك الإشراف على طرق التدريس المستخدمة من قبل المعلمين، وتوفير الدعم لتحسينها وتطويرها.
عدد هذه المبادرات بحسب الجهة المبادرة والفاعلين الجدد	• بخصوص مبادرات واجتماعات مجالس الأمناء في المدارس المستقلة، فهي عديدة ودورية خلال السنة، ويعتمد عددها بحسب ظروف كل مدرسة على حده.				

إجراء 4: استحداث مقاييس تربوية تساهم في كشف المواهب والارتقاء بملكات الطلبة					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
وجود توجه لاستحداث مقاييس تربوية لاكتشاف الموهوبين والارتقاء بملكات الطلبة					• وظفت المدرسة في مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع اثنين من المتخصصين في متابعة واكتشاف الطلبة الموهوبين، حيث يقوم المختصون في المدرسة باستخدام أنواع كثيرة من المقاييس والأدوات لقياس ذكاء الطلاب ومواهبهم ومهاراتهم في اللغة، والمهارات الحسابية، وتقديم الدعم الخاص لهم في الصفوف، والأنشطة الأخرى لإثراء مواهبهم والارتقاء بها. • وتعمل هيئة التعليم بالمجلس الأعلى للتعليم على تصميم خطة متكاملة للعناية بالموهوبين واكتشافهم والارتقاء بهم، وهي الآن في حيّز التخطيط، إلا أن هناك ممارسات واجتهادات فردية من بعض المدارس تهتم بالموهوبين وتنمي مواهبهم وتصقلها، وترعاهم وتدعمهم من خلال برامج داخلية وخارجية.

التدريب	الهدف: تطويرنوعية التدريب بحيث تتماشى مع متطلبات عملية التنمية وسوق العمل				
إجراء 1: العمل على توسيع برامج التدريب في القطاع الخاص والارتقاء بنوعيتها					
وجود توجه لزيادة عدد برامج التدريب في القطاع الخاص					• سمح المسح الجزئي لواقع التدريب في القطاع الخاص، الذي أجراه فريق التدريب الخاص بتنفيذ السياسة السكانية، بتأكيد تنامي حجم التدريب في بعض مؤسسات القطاع الخاص في السنوات الأخيرة، حيث أن عدد الدورات التدريبية قد توسع ليبلغ 164 دورة سنة 2011، بعد أن كان لا يتجاوز الـ 72 دورة سنة 2009. وتمحور هذا التوسع بصورة خاصة في قطاع الصحة، سواء أكان ذلك في مجال التمريض والعلاج أم في مجال صيانة العتاد الطبي. • أما المؤسسات التدريبية الخاصة، فإنها توفر دورات تدريبية متعددة ومتنوعة لتغطية الاحتياجات الثابتة لسوق العمل، كتقنيات الإدارة والحاسوب واللغة الإنجليزية والمتطلبات الجديدة لسوق العمل.
وجود توجه أو تدابير تعنى بالارتقاء بنوعية برامج التدريب في القطاع الخاص بحيث تستجيب لمتطلبات سوق العمل					• تقدم بعض مؤسسات القطاع الخاص، كالمؤسسات والشركات التابعة للبترول، برامج تدريبية متطورة لتلبية احتياجات سوق العمل التقليدية والجديدة، وذلك من خلال توفير دورات تطبيقية في داخل الدولة أو خارجها للموظفين المتواجدين على رأس عملهم أو الموظفين الجدد. وتوكل هذه المهمة لقسم التدريب بقطر للبترول الذي يشرف على متابعة تنفيذ سياسة الشركة وشركة قطر للأسمدة، وشركةقطر للبتروكيماويّات المحدودة، وNODCO، وQASCO، وشركة راس لفان للغاز الطبيعي المسال (راس غاز وقطر غاز). أما باقي مؤسسات القطاع الخاص، فإنها تسعى إلى التوفيق بين احتياجاتها وتطلعاتها وبين بلورة خطط تدريبية لموظفيها. أما المؤسسات التدريبية الخاصة، والتي يقدر عددها بـ 106 مركزاً، فإنها تسعى إلى توفير دورات تدريبية متنوعة.

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي: موجود كإجراء في طور: التنفيذ	التشريع	التخطيط	غير موجود	مضمونه
عدد برامج التدريب في القطاع الخاص بحسب موضوعها خلال السنوات الثلاث الماضية (2009-2011)					● **سمح المسح الجزئي لفريق عمل التدريب الخاص بمتابعة تنفيذ السياسة السكانية (شمل المسح ثلاث مؤسسات خاصة، هي: المستشفى الأهلي، وشركة الأعمال الطبية، وشركة الضمان للتأمين الاسلامي) بتوفير بعض البيانات الكمية حول واقع التدريب في القطاع الخاص، والتي يمكن إيجازها على النحو الآتي:** 1. **توسع الدورات التدريبية:** عرف التدريب في القطاع الخاص توسعاً في السنوات الأخيرة، مما يشهد على توجه مؤسسات القطاع الخاص نحو اعتماد سياسات تدريبية داخلية تهدف إلى الارتقاء بقدرات موظفيها تماشياً مع خططها وأهدافها. والجدول الآتي يبين ازدياد عدد الدورات في مجالات مختلفة:

السنة	عدد الدورات	المجالات
2009-2008	71	المعدات الطبية/ الحاسوب/ اللغة الانجليزية/ التمريض
2010-2009	117	
2011-2010	164	

2. **المستفيدون من الدورات:** استفاد من هذه الدورات التدريبية التي أقيمت في الداخل والخارج موظفون من الجنسين من المواطنين وغير المواطنين، كما في الجدول الآتي:

السنوات	قطريون			غير قطريين			المجموع		
	ذكور	إناث	مج	ذكور	إناث	مج	ذكور	إناث	مج
2009-2008	1	0	1	29	315	344	30	315	345
2010-2009	2	22	24	280	290	570	282	312	594
2011-2010	0	1	1	100	290	390	100	291	391
المجموع	**3**	**23**	**26**	**409**	**895**	**1304**	**412**	**918**	**1330**

إجراء 2: إنشاء جهاز مركزي للتدريب في الدولة (القطاع العام والخاص والمختلط)					
وجود توجه لإنشاء جهاز مركزي للتدريب في الدولة					● هناك توجه نحو تطوير مهام معهد التنمية الإدارية في مجال التدريب وتوسيع مهامه ليشمل جميع القطاعات الاقتصادية، ولديه التخويل القانوني والسلطة المركزية والصلاحيات بالإعداد والمتابعة لقضايا التدريب، بحيث تشمل مختلف الدورات التدريبية التخصصية التي تعنى باحتياجات الجهات المختلفة ضمن خططها التدريبية المتنوعة. ● وهناك توجه برز من خلال الاستراتيجية الوطنية يوصي بتكليف معهد التنمية الإدارية بقيادة وتوجيه جميع نشاطات التدريب في الدولة.

ب- الصورة الإحصائية العامة

التعليم:

- **التوسع في البنية التحتية لقطاع التعليم:** يعد التعليم أحد المقومات الأساسية للمجتمع القطري، كما أكده الدستور الدائم للدولة في مادته 25، والتي تنص على أن "التعليم دعامة أساسية من دعائم تقدم المجتمع، تكفله الدولة وترعاه، وتسعى

لنشره وتعميمه". لهذا، سعت مؤسسات الدولة في العقود الأخيرة إلى تطوير نظام التعليم وتوسيع الفرص التعليمية لمختلف مكونات المجتمع القطري ولكل من يعيش على أرض دولة قطر. وتجسد الاهتمام المؤسساتي بقضايا التعليم عبر إطلاق جملة من المبادرات الوطنية لتطوير التعليم، كمبادرة "التعليم لمرحلة جديدة" التي ركزت على المراحل التعليمية من الروضة إلى الصف 12، وتطوير وتنويع نظام التعليم العالي في جامعة قطر، وتوسع الأنشطة التعليمية في مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع وإنشاء المدينة التعليمية والصندوق القطري لرعاية البحث العلمي، واعتماد استراتيجية قطاع التعليم والتدريب 2011-2016. وقد ساهم هذا الاهتمام المؤسساتي بقطاع التعليم وتحديثه المتواصل في توسع حجم الخريطة التعليمية لدولة قطر، ليبلغ عدد المؤسسات التعليمية 669 مدرسة رسمية مستقلة وأهلية سنة 2011 بعد أن كان لا يتجاوز الـــ 520 مؤسسة سنة 2005 (الشكل رقم 12)، وذلك بمعدل نمو سنوي يقدر بـــ 4.2%.

الشكل (12): أعداد المدارس* (الحكومية والمستقلة والخاصة) خلال الأعوام 2005 - 2011

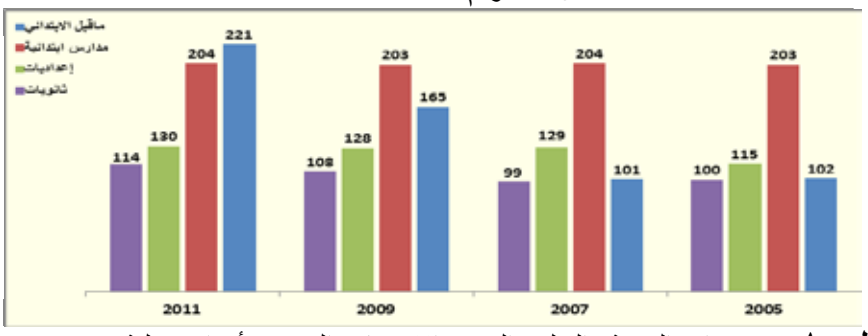

المصادر : -وزارة التربية والتعليم، التقرير الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة
- المجلس الأعلى للتعليم، التقرير الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة
- جهاز الإحصاء: www.qsa.gov.qa/eng/GeneralStatistics.htm#Annual_Abstract_2011

** أضيفت أعداد المدارس التخصصية إلى أعداد المدارس الإعدادية والثانوية*

وإذا كان الاهتمام المؤسساتي قد شمل مختلف المراحل التعليمية، إلا أن مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي عرفت توسعاً متواصلاً في السنوات الأخيرة مما أدى إلى

تضاعف عدد المؤسسات التعليمية في هذه المرحلة. فبحسب الإحصاءات الرسمية المبينة في الشكل رقم (12) بلغ عدد المؤسسات التعليمية في مرحلة ما قبل الابتدائية 221 مؤسسة عام 2011 بعد أن كان لا يتجاوز الـــ 102 مدرسة عام 2005. ويشهد هذا التوسع على تنامي العناية المؤسساتية بالطفولة في قطر بما يتماشى مع تطلعات الدولة التي تهدف إلى رفع معدلات الالتحاق الإجمالي بالصف الأول من التعليم الابتدائي. كما يجد هذا التوسع تفسيراته في توسع الفئة العمرية ما بين 3 و 5 سنوات في الدولة للمواطنين والمقيمين.

- **ازدياد أعداد طلبة المدارس:** أدى توسع الفرص التعليمية في مختلف مراحل التعليم وتزايد حجم الفئات العمرية من أبناء المواطنين والمقيمين في سن التعليم إلى نمو أعداد الطلبة الملتحقين بالمنظومة التعليمية في دولة قطر في السنوات الأخيرة، ليقترب، بحسب الشكل رقم (13)، إجمالي عدد الطلبة من 200 ألف طالب وطالبة سنة 2011 (47% منهم قطريون)، بعد أن كان لا يتجاوز الـــ 131 ألفاً سنة 2004 (40% منهم قطريون). وهذا يعني أن أعداد الطلبة ازدادت بين عام 2004 وعام 2011 بنحو 9500 سنوياً، أي بمعدل نمو سنوي يقدر بـــ 5.11%.

الشكل (13): أعداد الطلبة المسجلين في المدارس (الحكومية والمستقلة والخاصة) خلال الأعوام 2005-2011

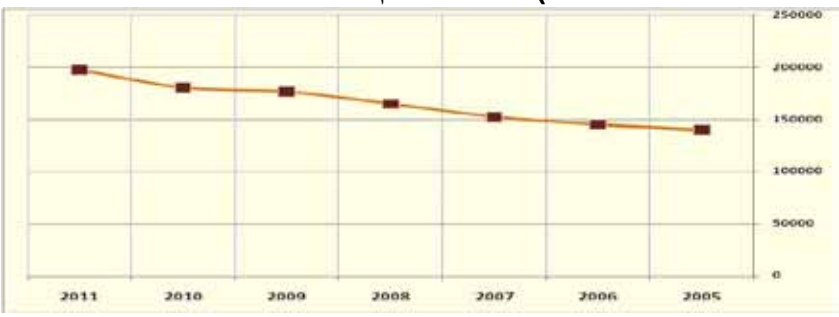

المصادر : -وزارة التربية والتعليم، التقرير الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة
- المجلس الأعلى للتعليم، التقرير الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة
- جهاز الإحصاء: www.qsa.gov.qa/eng/GeneralStatistics.htm#Annual_Abstract_2011

من جانب آخر، فقد أدت جهود دولة قطر في مجال تمكين الجنسين من الحصول على فرص تعليمية إلى تزايد مشاركة الإناث في المنظومة التعليمية، كما هو مبين في الجدول رقم (2).

الجدول (2): أعداد الطالبات المسجلات في مختلف المستويات التعليمية حسب الجنسية بين عامي 2005 و 2011

الأعداد		
السنوات	قطريات	غير قطريات
2005	31928	35689
2011	38599	57672
معدل النمو		
2011-2005	3.16	8

المصادر: - وزارة التربية والتعليم، التقرير الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة
- المجلس الأعلى للتعليم، التقرير الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة
- جهاز الإحصاء: www.qsa.gov.qa/eng/GeneralStatistics.htm#Annual_Abstract_2011

- **توسع منظومة التعليم العالي وازدياد أعداد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم الجامعي:** عرفت خريطة التعليم العالي في دولة قطر توسعاً ملحوظاً، حيث وصل عدد مؤسسات هذا النوع من التعليم إلى خمس عشرة مؤسسة تعليمية جامعية حكومية وخاصة تغطي مختلف التخصصات العلمية. وارتباطاً بذلك، يشير الجدول رقم (3) إلى تزايد أعداد الطلبة المسجلين في مختلف مؤسسات التعليم العالي في السنوات الأخيرة، حيث بلغ معدل النمو السنوي لأعداد الطلبة 8.1% فيما بين عام 2007 وعام 2011.

الجدول (3): أعداد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي حسب النوع والسنوات

	إناث		ذكور		المجموع	
السنة	العدد	%	العدد	%	العدد	%
2007	7,231	65	3,870	35	11,101	100
2009	8,244	63	4,889	37	13,133	100
2011	9,854	64	5,498	36	15,352	100

المصادر : -وزارة التربية والتعليم، التقرير الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة
- المجلس الأعلى للتعليم، التقرير الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة
- جهاز الإحصاء: www.qsa.gov.qa/eng/GeneralStatistics.htm#Annual_Abstract_2011

ويعود ازدياد أعداد الطلبة في التعليم العالي إلى تنامي أعداد خريجي المرحلة الثانوية في السنوات الأخيرة، وتعدد الخيارات التعليمية أمام هؤلاء في التعليم الجامعي. فاليوم، ومع تزايد الخيارات التعليمية في جامعة قطر (حيث تم افتتاح عدد من الاختصاصات الحديثة)، وتنوع العرض التعليمي الناتج عن افتتاح فروع للجامعات العالمية في الدولة، ودعم الدولة للدراسات الجامعية من خلال تطوير البعثات الداخلية للطلاب، فإن الطلاب يتوجهون إلى مواصلة دراساتهم الجامعية للارتقاء بمهاراتهم وتطويرمعارفهم قبل التوجه إلى سوق العمل. ويتميز التوسع الكمي لأعداد الطلبة بتوسع مشاركة المرأة، وهو ما يؤكده الجدول رقم (3) الذي يبين ارتفاع نسبة الإناث الجامعيات في جميع مؤسسات التعليم العالي في الدولة، الأمر الذي يشير إلى أن دولة قطر قد قطعت بالفعل شوطاً كبيراً في مجال تمكين المرأة تعليمياً.

- **ازدياد أعداد الطلبة القطريين المبتعثين:** بعد توسع البرامج التعليمية للجامعات الدولية المتواجدة داخل الدولة تعددت الفرص التعليمية المتاحة للطلبة القطريين، فازدادت في السنوات الأخيرة أعداد المبتعثين داخلياً وخارجياً. وتجدر الإشارة هنا إلى تزايد أعداد الإناث المبتعثات، بمن فيهن المبتعثات إلى الخارج (جدول4).

الجدول (4): الطلبة القطريون الجدد المبتعثون حسب النوع ومكان الابتعاث خلال السنوات الدراسية الثلاث السابقة

مكان الابتعاث		2009-2008			2010-2009			2011-2010		
		أنثى	ذكر	مج	أنثى	ذكر	مج	أنثى	ذكر	مج
خارج الدولة		23	73	96	42	113	155	63	128	191
داخل الدولة	الجسر الأكاديمي	170	65	235	130	68	198	159	116	275
	كارنيجي ميلون	7	10	17	15	9	24	18	5	23
	كلية الدراسات الاسلامية	4	2	6	10	8	18	2	2	4
	شمال الأطلنطي	12	6	18	24	14	38	44	18	62
	جورج تاون	8	2	10	6	3	9	8	3	11
	جامعة تورث وستزن	11	1	12	0	0	0	0	0	0
	قطر لعلوم الطيران	0	0	0	16	0	16	10	1	11
	تكساس	19	8	27	21	11	32	26	14	40
	جامعة كالجاري قطر	1	0	1	5	0	5	5	0	5
	فيرجينيا كومونويلث	19	2	21	28	2	30	31	2	33
	وايل كورنيل الطبية	13	4	17	5	7	12	9	5	14
المجموع العام		287	173	460	302	235	537	376	294	669

المصدر: جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، فصل التعليم

- **ازدياد أعداد الخريجين الجامعيين:** ترتب على التوسع الكمي في أعداد الطلبة في مختلف مؤسسات التعليم العالي تزايد أعداد الخريجين من جامعة قطر والجامعات والكليات الخاصة والمبتعثين إلى الخارج (بلغ مجموع خريجي مختلف المؤسسات التعليمية 2178 سنة 2011، يمثل الخريجون القطريون 61% منهم). وإذا كانت تركيبة خريجي المؤسسات التعليمية قد عرفت تنوعاً في طبيعة تخصصات الطلبة، غير أن تركيبة خريجي جامعة قطر لا زالت تتميز بهيمنة التخصصات الأدبية (الجدول 5)، حيث يمثل خريجو كليات التربية والآداب والعلوم والشريعة وأصول الدين 64% من إجمالي الخريجين القطريين.

الجدول (5): خريجو جامعة قطر حسب الجنسية والنوع والكلية للعام الدراسي 2011/2010

الدرجة العلمية	قطري			غير قطري			المجموع		
	إناث	ذكور	مج	إناث	ذكور	مج	إناث	ذكور	مج
بكالوريوس في التربية	39	8	47	3	5	8	42	13	55
بكالوريوس في الآداب والعلوم	273	27	300	119	11	130	392	38	430
بكالوريوس في الشريعة وأصول الدين	61	16	77	28	9	37	89	25	114
بكالوريوس في الهندسة	42	18	60	36	48	84	78	66	144
بكالوريوس في الإدارة والاقتصاد	107	37	144	59	28	87	166	65	231
بكالوريوس في القانون	21	12	33	3	2	5	24	14	38
بكالوريوس في الصيدلة	3	0	3	15	0	15	18	0	18
شهادات أخرى	12	4	16	31	24	55	43	28	71
المجموع	**546**	**118**	**664**	**263**	**103**	**366**	**809**	**221**	**1,030**

المصدر: جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2011، فصل التعليم.

- **التوسع في تعليم الكبار:** لا تقتصر مجهودات الدولة في مجال التعليم والتأهيل على الفئات الاجتماعية المعنية مباشرة بالتعليم فحسب، بل تتوسع أيضاً لتشمل كل أولئك الذين لم يتمكنوا من مواصلة تعليمهم النظامي، وذلك من خلال توفير فرص تعليمية مناسبة لهم عبر المدارس الليلية ومراكز محو الأمية، التي سجلت إقبالا متواصلاً في السنوات الأخيرة (جدول 6).

الجدول (6): الدارسون في المدارس الليلية ومراكز محو الأمية حسب المرحلة التعليمية خلال السنوات الدراسية الخمس السابقة

المرحلة التعليمية	2007-2006	2008-2007	2009-2008	2010-2009	2011-2010
الابتدائية	401	414	539	544	494
الإعدادية	582	747	1,043	1,191	1,318
الثانوية	1,607	1,307	1,638	2,599	2,823
المجموع	**2,590**	**2,468**	**3,220**	**4,334**	**4,635**
نسبة الإناث من إجمالي الدارسين	24	27	25	19	15
نسبة القطريين من إجمالي الدارسين	90	91	90	93	93

المصدر: جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2011، فصل التعليم.

التدريب:

- **أعداد مراكز التدريب وبرامجها والمتدربون فيها:** تطلب تعدد الأنشطة الاقتصادية وتنوعها في مختلف القطاعات والمجالات توسع الفرص التدريبية لمختلف الفئات النشطة اقتصادياً. وقد تجلى ذلك في ازدياد عدد المراكز التدريبية في مختلف القطاعات، حيث بلغ مجموعها 72 مركزاً تدريبياً عام 2011. وفي سياق متصل، عرفت مراكز التدريب توسعاً وتنوعاً في برامجها التي تجاوز عددها الـــ 1200 برنامجاً في العام ذاته، وذلك في مختلف المجالات العلمية والإدارية. وقد ترافق ازدياد أعداد المراكز التدريبية وبرامجها المختلفة مع تزايد أعداد المتدربين الذين بلغ عددهم أكثر من 66 ألف متدرب في العام ذاته، بعد أن كان هذا العدد لا يتجاوز الـــ 34 ألفاً عام2009 (الجدول 7). وهذا يعني أن معدل الزيادة السنوية قد بلغ 33% بين عامي 2009 و 2011.

الجدول (7): المتدربون حسب جهة التدريب والجنسية والنوع لعام 2011

جهات التدريب	قطريون			غير قطريين			المجموع		
	إناث	ذكور	مج	إناث	ذكور	مج	إناث	ذكور	مج
وزارات ومؤسسات حكومية	9086	11443	20529	3881	14789	18670	12967	26232	39199
مؤسسات شبه الحكومية	540	900	1440	259	9905	10164	799	10805	11604
مراكز التدريب الخاصة	5290	2,520	7810	3831	3713	7544	9121	6233	15354
المجموع	14916	14863	29779	7971	28407	36378	22887	43270	66157

المصدر: جهاز الإحصاء، التقرير الإحصائي السنوي، 2012.

- **الخصائص الأساسية للمتدربين:** لا يقتصر التدريب على فئات مهنية أو عمرية محددة، بل إنه يشمل مختلف الفئات النشطة اقتصادياً بغض النظر عن طبيعة علاقتها بقوة العمل، وتركيبتها العمرية والنوعية ومستوياتها التعليمية، كما سيتبين من العرض الآتي:

  - **الحالة العملية للمتدربين:** تقوم مراكز التدريب، ولاسيما المراكز الخاصة، بتأهيل المشتغلين والباحثين عن العمل في مجالات الإدارة والحاسوب واللغات من القطريين وغير القطريين، لتتعدد بذلك غايات التدريب في دولة قطر(جدول 8) لتسهم في الارتقاء بقدرات أولئك الذين هم على رأس عملهم والذين يبحثون عن العمل.

الجدول (8): المتدربون في جميع المراكز التدريبية الخاصة حسب مجال البرنامج التدريبي والحالة العملية والجنسية والنوع لعام 2011

مجال التدريب	الجنسية	الحالة العملية					
		الذين لديهم عمل			الذين ليس لديهم عمل		
		إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	مجموع
الإدارة	قطري	2819	808	3627	11	0	11
	غير قطري	1925	1519	3444	7	0	7
الحاسب الآلي	قطري	591	340	931	614	394	1008
	غير قطري	772	1050	1822	573	648	1221
اللغات	قطري	1112	878	1990	143	100	243
	غير قطري	443	379	822	111	117	228

المصدر: جهاز الإحصاء، التقرير الإحصائي السنوي، 2012.

- **التركيبة العمرية والنوعية للمتدربين:** كما ذكر سابقاً، لا يقتصر التدريب على فئة عمرية أو نوعية محددة، بل إنه يشمل الفئات العمرية المعنية بعالم الشغل من الجنسين، وخاصة الفئة العمرية (25-39 سنة)، ممن يبحثون عن فرص توظيفية جديدة أو ممن يسعون إلى الارتقاء بقدراتهم التوظيفية وتحسين مكتسباتهم ومهاراتهم، حيث يمثل أفراد هذه الفئة أكثر من 50% من الذكور و66% من الإناث لعام 2011 (الجدول 9)، يلي ذلك أفراد الفئات العمرية بعمر 40 سنة فأكثر من الذين يسعون إلى صقل مهاراتهم الإدارية والفنية. أما الفئات الشابة الأقل من 25 سنة، فالتحاقها بالدورات التدريبية يبدو ضئيلاً، وذلك لاستفادة هذه الفئة من الفرص التعليمية المتاحة في قطر، والتي قد تكون لعبت دوراً في اكتساب الشباب قدرات فنية ولغوية ومعلوماتية أكثر من الفئات الأخرى.

الجدول (9): التركيبة العمرية والنوعية للمتدربين في المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية لعام 2011

فئات الاعمار	إناث		ذكور		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
أقل من 18	80	1	30	0	110	0
18 - 24	1636	12	2098	6	3734	7
25 - 39	9019	66	18712	51	27731	55
40+	3029	22	16199	44	19228	38
المجموع	13764	100	37039	100	50803	100

المصدر: جهاز الإحصاء، التقرير الإحصائي السنوي، 2012.

- **الحالة التعليمية للمتدربين:** انسجاماً مع وظيفة التدريب وغاياته، فإن متطلبات التدريب تخص الفئات النشطة ذات المستويات التعليمية المتعددة. فالتدريب في القطاع الخاص يستقطب، بالدرجة الأولى، حملة الشهادات الجامعية من (القطريين وغير القطريين)، كما يبين الشكل رقم (14)؛ فحملة الشهادات الجامعية هم الأكثر عدداً مقارنة بأصحاب المستويات التعليمية الأخرى.

الشكل (14): التوزع النسبي للمتدربين في جميع المراكز التدريبية الخاصة حسب الجنسية والحالة التعليمية لعام 2011

المصدر: جهاز الإحصاء، التقرير الإحصائي السنوي، 2012.

ثانياً) التحديات

تتمثل التحديات التي تواجه تنفيذ السياسة السكانية في مجال التعليم والتدريب بـــ:

- نقص الكوادر البشرية الوطنية في مجال التعليم.
- غياب إطار مؤسساتي موحد يدير ويتحكم في الاحتياجات التدريبية لمختلف القطاعات الموظفة في الدولة.
- الحاجة إلى ربط تخصصات التعليم العالي مع المتطلبات الجديدة والمستقبلية لسوق العمل.
- تنشئة أجيال جديدة من الباحثين القطريين في مختلف المجالات العلمية.

ثالثاً) أولويات المرحلة الرابعة

تتمثل أولويات المرحلة الرابعة في مجال التعليم والتدريب بـــ:

- تنمية القدرات النظرية والتطبيقية لدى الطلبة في مراحل التعليم الأولى.
- توسيع الفرص التعليمية لخريجي الثانوية من القطريين.
- ربط المسارات التعليمية (القصيرة والمتوسطة) بالاحتياجات المستقبلية لسوق العمل والمرتبطة مع احتياجات استضافة الدولة لكأس العالم والخطط التنموية.
- تطوير منظومة التدريب لتلبية الاحتياجات المتعددة للفئات النشطة بما يتماشى مع المتطلبات المستقبلية لسوق العمل ولتغطية احتياجات الأنشطة الاقتصادية والخدماتية الجديدة التي ستنشط في الدولة في السنوات المقبلة.

المحور الثالث

الصحة العامة والصحة الإنجابية والبيئة

يشتمل هذا المحور على ثلاثة أبعاد أساسية، هي:

- الصحة العامة
- الصحة الإنجابية
- البيئة والتنمية المستدامة

ويحاول هذا المحور الإجابة على الأسئلة الآتية:

- ما الذي يحول دون التوسع في عدد المراكزالصحية (الرعاية الصحية الأولية وطب الأسرة ورعاية الأمومة) ، والمستشفيات والأسرّة، بما يتلاءم والنمو الديموغرافي، ومراعاة توزيع هذه المراكز والمستشفيات بما يتناسب مع توزع السكان؟
- ما الذي يجب فعله من أجل تسريع العمل باتجاه إنشاء مراكز متخصصة لدراسة وعلاج مشكلات انخفاض الخصوبة وحالات الإجهاض، وإجراء مسح وطني شامل ومفصل حول الجوانب المتعلقة بمسائل الصحة الإنجابية؟
- كيف يمكن تشجيع المواطنين على ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية غير المتجددة (الماء والطاقة)؟

أما الأهداف التي يسعى هذا المحور لتحقيقها، فهي:

- التوسع في البنية التحتية للخدمات الصحية في مختلف مناطق الدولة، وزيادة الكوادر الطبية، ولاسيما الوطنية، وفقاً لأفضل معايير الجودة العالمية.
- تحسين الصحة الإنجابية وتطوير قاعدة بياناتها.
- مواصلة العمل على الحد من استهلاك الموارد الطبيعية غير المتجددة (المياه والطاقة) والاقتصاد فيها، إضافة إلى توفير بيئة عمرانية خضراء.

وقد ترجمت هذه الأهداف إلى جملة من الإجراءات التي تم تحويلها إلى مجموعة من المؤشرات النوعية والكمية التي يمكن أن تساعد في عملية تقييم المرحلة الثالثة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية، أي: رصد الإنجازات المحققة، والكشف عن التحديات القائمة، وتحديد أولويات المرحلة الرابعة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية في مجال الصحة العامة والصحة الإنجابية والبيئة.

أولاً) الواقع

أ- التشريعات والإجراءات والمؤشرات النوعية والكمية

الصحة العامة	الهدف: التوسع في البنية التحتية للخدمات الصحية في مختلف مناطق الدولة، وزيادة الكوادر الطبية، ولاسيما الوطنية، وفقاً لأفضل معايير الجودة العالمية

إجراء 1: زيادة عدد المراكز الصحية المتخصصة في مختلف مناطق الدولة

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي: موجود كإجراء في طور: التنفيذ	التشريع	التخطيط	غير موجود	مضمونه
عدد المراكز الصحية المتخصصة التي أنشئت خلال السنوات الثلاث الماضية (2009-2011)					• تم افتتاح ثلاثة مراكز حكومية للرعاية الصحية الأولية، هي: - مركز الضعاين الصحي (يتبع مؤسسه الرعاية الصحية الأولية) - مركز أبو نخله الصحي (يتبع مؤسسه الرعاية الصحية الأولية) - مركز العمال الصحي (يديره الهلال الأحمر) • إضافة إلى ذلك، فقد تم افتتاح المركز الوطني لأبحاث وعلاج أمراض السرطان

إجراء 2: إنشاء مستشفيات حديثة تخصصية في مختلف مناطق الدولة

عدد المستشفيات الحكومية والخاصة وشبه الحكومية التي أنشئت خلال السنوات الثلاث الماضية (2009-2011)	• تم افتتاح مستشفى واحد هو مستشفى الوكرة الحكومي الذي بدأ تشغيله مؤخراً بصورة تجريبية.

إجراء 3: زيادة نسبة الأسِرّة والأطباء في المستشفيات العامة وغير الحكومية

عدد الأسرّة في المستشفيات الحكومية وغير الحكومية لعام 2011	• لم تتمكن مجموعة الصحة المكلفة بمتابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية في هذا المجال من الحصول على البيانات المطلوبة لعام 2011، فتم الاعتماد على بيانات عام 2010، والتي تشير إلى أن عدد الأسرّة في المستشفيات الحكومية بلغ 1667 سريراً، وفي المستشفيات غير الحكومية 366 سريراً.
معدل الأطباء البشريين وأطباء الأسنان لكل ألف نسمة لعام 2011	• والأمر ذاته ينطبق على هذا المؤشر بخصوص بيانات عام 2011، فتم الاعتماد على بيانات عام 2010، والتي تشير إلى أن معدل الأطباء البشريين هو 3.49 طبيب لكل ألف نسمه، وأطباء الأسنان هو 0.55 طبيب أسنان لكل ألف نسمه.

إجراء 4: زيادة عدد الكوادر الطبية الوطنية في المستشفيات والمراكز الصحية المختلفة وتأهيلها وفقاً لمعايير الجودة العالمية

	التنفيذ	التشريع	التخطيط	غير موجود	
وجود خطة أو برنامج لتأهيل الكوادر الطبية عموماً والوطنية خصوصاً وفقاً لمعايير الجودة العالمية	■				• تتضمن الاستراتيجية الوطنية للصحة (2011-2016) مشاريع وخططاً تهدف لتوفير الكوادر الطبية والصحية والإدارية، ولاسيما القطرية، وتدريبها وتأهيلها وفقاً لمعايير الجودة العالمية. • وقد بدأت مؤسسة حمد الطبية في تنفيذ برنامج مشترك مع مجلس الاعتراف الأمريكي- الدولي لجودة التعليم العالي. كما أن مؤسسه حمد الطبية تعد العدة لإنشاء البورد القطري للدراسات العليا في التخصصات الطبية، والذى يتوقع له أن يستوفي مواصفات الجودة النوعية للاعتراف.
عدد الكوادر الطبية الوطنية التي تم تأهيلها وفقاً لمعايير الجودة العالمية خلال السنوات الثلاث الأخيرة (2009-2011)					• أكدت مجموعة الصحة المكلفة بمتابعة برنامج عمل السياسة السكانية في هذا المجال على عدم توفر أية بيانات إحصائية حول عدد الكوادر الطبية الوطنية التي تم تأهيلها وفقاً لمعايير الجودة العالمية خلال السنوات الثلاث الأخيرة (2009-2011).

الصحة الإنجابية	الهدف: تحسين الصحة الإنجابية وتطوير قاعدة بياناتها				
إجراء 1: إنشاء مركز متخصص بطب الخصوبة					
المؤشر المستهدف	**واقعه الفعلي**				**مضمونه**
	موجود كإجراء في طور:			**غير موجود**	
	التنفيذ	**التشريع**	**التخطيط**		
وجود مركز متخصص يعنى بدراسة أسباب انخفاض الخصوبة وعلاجها					• هناك دراسة أولية حول إنشاء مركز متخصص يعنى بدراسة أسباب انخفاض الخصوبة.
إجراء 2: إجراء دراسة علمية حول أسباب ارتفاع معدل الإجهاض القانوني لدى المرأة القطرية					
وجود توجه لإجراء دراسة ميدانية حديثة حول أسباب ارتفاع معدل الإجهاض القانوني لدى المرأة القطرية					• حالياً لا توجد دراسة حول أسباب ارتفاع معدل الإجهاض القانوني لدى المرأة القطرية، وذلك لأسباب مختلفة أهمها عدم توفر الكادر الخبير والمتخصص (اختصاصي علم الأجنة) بهذا النوع من الدراسات.
معدل الإجهاض القانوني لدى المرأة القطرية خلال السنوات الثلاث الأخيرة (2009-2011)					• بلغت نسبه الإجهاض 29.2% من جمله الأحمال للعام 2011، والتي وصلت إلى 1145 حملاً بحسب التاريخ المرضي المجمّع من عيادات متابعه الحوامل بمراكز الرعاية الصحية الأولية (أكدت مجموعة الصحة بأن هذا البيان الإحصائي غير نهائي ويحتاج للمراجعة والمقارنة مع الجهات الأخرى المعنية، والتي لم يصدر عنها حتى تاريخه إحصاءات العام 2011).
إجراء 3: تطوير قاعدة بيانات خاصة بمؤشرات الصحة الإنجابية تتوافق مع مثيلتها على المستوى العالمي					
وجود قاعدة بيانات خاصة بمؤشرات الصحة الإنجابية تتوافق مع مثيلتها على المستوى العالمي					• كل ما هو موجود عبارة عن تقرير إحصائي حول متابعه الحوامل بمراكز الرعاية الصحية الأولية، وهو لا يرقى إلى مستوى قاعدة البيانات المنشودة، والتي تحتاجها دولة قطر.

البيئة والتنمية المستدامة	الهدف 1: مواصلة العمل على الحد من استهلاك الموارد الطبيعية غير المتجددة (المياه والطاقة) والاقتصاد فيها				
إجراء 1: استصدار التشريعات اللازمة لترشيد استهلاك المياه والطاقة					
وجود توجه لاستصدار تشريعات خاصة بترشيد استهلاك المواطن القطري للمياه والكهرباء					• **بالإضافة لقانون 26 لسنة 2008 بشأن ترشيد استهلاك الكهرباء والماء، هناك مشروع قانون المياه الوطني التابع للاستراتيجية التنموية لرؤية قطر 2030. والمشروع في طور تنفيذ الخطة التي تشتمل على عدة جهات، منها: وزارة البيئة، وكهرماء، وأشغال ....**

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي: موجود كإجراء في طور: التنفيذ	التشريع	التخطيط	غير موجود	مضمونه
إجراء 2: التوعية بأهمية الحد من استهلاك الموارد الطبيعية غير المتجددة ضماناً لتحقيق التنمية المستدامة					
وجود برامج وحملات توعية وطنية للحد من استهلاك الماء والكهرباء	■				• أعلنت المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) في 22 أبريل 2012 عن إطلاق الحملة الوطنية "ترشيد" تحت شعار "لتبقى قطر تنبض بالحياة". وتهدف هذه الحملة إلى رفع كفاءة استخدام المياه والطاقة الكهربائية، والحد من الهدر وتعزيز ثقافة الترشيد لدى جميع فئات المجتمع. وستستمر فعاليات الحملة لمدة خمس سنوات تتضمن مجموعة من برامج التوعية والحملات الإعلانية التي تهدف إلى خفض استهلاك المياه للفرد الواحد بنسبة 35% وللكهرباء بنسبة 20%. وبذلك، تعد حملة "ترشيد" خطوة هامة نحو تحقيق الاستدامة التي تطمح إليها رؤية قطر الوطنية 2030.
إجراء 3: التوسع في معالجة مياه الصرف الصحي لاستخدامها في بعض الأغراض الزراعية والصناعية					
وجود مشاريع للتوسع في معالجة مياه الصرف الصحي لاستخدامها المتعدد والمتنوع	■				• من ضمن مشاريع التوسع في معالجة مياه الصرف الصحي هناك مشروع "زيادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في أنشطة القيمة المضافة". والجهات التي يشملها هذا المشروع: أشغال، ووزارة البيئة .... • تقوم هيئة الاشغال العامة فعلياً بتزويد معظم مشاريع تجميل الشوارع بالمياه المعالجة، إضافة إلى تزويد مزرعة الركية وحصاد قطر ومزرعة الرفاع وثلاث مصانع غسيل رمل، كما تم إعداد خطوط مياه معالجة لخدمة نادي الجولف وقطر كول. إضافة إلى ذلك، فإن إدارة التصاميم بهيئة الأشغال العامة هي حالياً بصدد تطوير وتحديث الخطة الشاملة لشبكة المياه المعالجة الحالية، والتي تم إعدادها في مايو 2006،حيث من المتوقع إصدار الخطة المحدّثة في ديسمبر 2012.
الهدف 2: توفير بيئة عمرانية خضراء					
إجراء 1: وضع استراتيجية "المباني الخضراء"					
وجود توجه لوضع استراتيجية " المباني الخضراء" التي تتضمن المواصفات البيئية المثالية للبناء والإنشاء	■				• انطلاقاً من رؤية قطر الوطنية 2030 وانسجاماً مع استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر2011-2016، دشنت وزارة البيئة ممثلة في شؤون المختبرات والتقييس مواصفات قطر للإنشاء "QCS 2010" في نسختها الرابعة الجديدة، بالإضافة إلى تدشين شعار"مواصفات قطر للإنشاء" لأول مرة، وذلك بعد اعتمادها كلائحة فنية إلزامية بموجب القرار الوزاري رقم 28 لعام 2011 الصادر بتاريخ 28 مارس 2011، والمدرج بالجريدة الرسمية، والذي نص على اعتماد هذه المواصفات كلوائح فنية ملزمة للتطبيق على جميع مشاريع المباني والطرق العامة والخاصة بالدولة، والتي تعد بمثابة قواعد فنية أساسية يلتزم بها المقاولون والاستشاريون، سواء في القطاعات الحكومية المختلفة أو شركات القطاع الخاص العاملة في مجال الإنشاء والبناء. • كما تمّ إدراج موضوع "الاستدامة وتقنية المباني الخضراء" ضمن لائحة الأبحاث والدراسات والاستشارات التي سيجري العمل عليها في إدارة التخطيط خلال الأعوام 2012-2015، ورصدت لها الميزانية اللازمة.

إجراء 2: تشجيع الملاك والمستثمرين والمصممين والمطورين العقاريين لتوفير بيئة عمرانية خضراء					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
وجود برامج أو خطط لتشجيع الملاك والمستثمرين والمصممين والمطورين العقاريين لتوفير المباني الخضراء الصديقة للبيئة					• تمّ إدراج بند ضمن لوائح تطوير مدن الخور والوكرة والذخيرة والوكير ينص على إعطاء إضافات على مساحة البناء الاجمالية(Bonus FAR) في حال اعتمد المصمم أو المطور تقنية المباني الخضراء ومعايير التنمية المستدامة. أما فيما يخص مناطق الدوحة ومحيطها، فإنه يتم مراعاة المشاريع التي تعتمد معايير التنمية المستدامة، حيث يعتبر اعتماد هذه المعايير من قبل المصمم بمثابة إيجابيات تشجع على موافقة إدارة التخطيط على التصميم المبدئي. • من جانب آخر، توجد خطط مستقبلية لدى لجنة قطر 2022 المستضيفة لمونديال كأس العالم على أن تبنى المنشآت الرياضية وفقاً لمواصفات "كود البناء الأخضر".
عدد المشروعات المسجلة فعلاً وفقاً لكود المباني الخضراء					• تم وضع خطة عمل بدأت منذ عام 2010 وتنتهي عام 2020، بحيث تكون جميع المنشآت والأعمال الإنشائية في دولة قطر تحقق اشتراطات الإنشاءات الخضراء. والمشاريع المسجلة فعلاً وفقاً لكود المباني الخضراء حتى شهر مايو من العام 2012، بحسب وزارة البلدية والتخطيط العمراني، هي 39 مشروعاً، كما هو مبين في الجدول الآتي:

أنماط البناء	الموقع	العدد	المساحة بالمتر المربع
بناء سكني	الدوحة، قطر	13	459,494.00
بناء سكني	الدوحة، قطر، مدينة الوسيل	11	379,831.10
بناء سكني	الدوحة، قطر، مناطق متفرقة	5	31,377.00
بناء رياضي	الدوحة، قطر	1	50,000.00
بناء رياضي	الدوحة، قطر، وادي السيل	1	127,300.00
بناء ذو استخدام مختلط	الدوحة، قطر	3	1,069,418.66
بناء خدمات غير مدنية	الدوحة، قطر	5	61,213,445.79
المجموع		39	63,330,866.55

إجراء 3: نشر وتعزيز الوعي حول أهمية وفوائد العمران الأخضر المفيد للبيئة وللمبنى ولساكنيه					
وجود حملات توعية لتعريف أفراد المجتمع بفائدة المباني الخضراء من حيث طول عمرها وتوفيرها للطاقة الكهربائية والمياه وتقليلها للتلوث البيئي والاحتباس الحراري					• إضافة إلى سلسلة "اللقاءات الخضراء" في المدارس، يقوم مجلس قطر للأبنية الخضراء بدور فاعل في تنظيم العديد من ورش العمل والندوات واللقاءات الإذاعية والتلفزيونية والدورات التدريبية، وذلك بهدف نشر ثقافة الأبنية الخضراء وخلق الوعي حول أهميتها ومزاياها. وتستهدف ورش العمل والندوات واللقاءات التي يقيمها المجلس جميع قطاعات البناء والتعمير، بالإضافة إلى المؤسسات الأكاديمية، والإدارات الحكومية، والمنظمات المدنية والمتخصصة.

ب- الصورة الإحصائية العامة

الصحة العامة:

- **العمر المتوقع عند الولادة:** كشف التقرير الثاني للحسابات الصحية الوطنية القطرية الذي أصدره المجلس الأعلى للصحة في يونيو 2012 تحت عنوان "التغيرات بتصنيفات جديدة" عن ارتفاع معدل الإنفاق الحالي والرأسمالي على

الصحة من 9,530 مليون ر.ق (2,618 مليون دولارأمريكي) عام 2010 إلى 12,088 مليون ر.ق (3,320 مليون دولار أمريكي) عام 2011، أي بزيادة قدرها 27%. وكانت الدولة هي المموّل لـــ 77% من هذا المبلغ، مما يدل على التزام قطر بتطوير وتحسين صحة المواطنين والمقيمين فيها، الأمر الذي انعكس إيجاباً على العمر المتوقع عند الولادة الذي يشهد ارتفاعاً مستمراً وصل عام 2011 إلى (78.6) سنة، كما يبين الشكل رقم (15).

الشكل (15): العمر المتوقع عند الولادة للفترة (2009-2011)

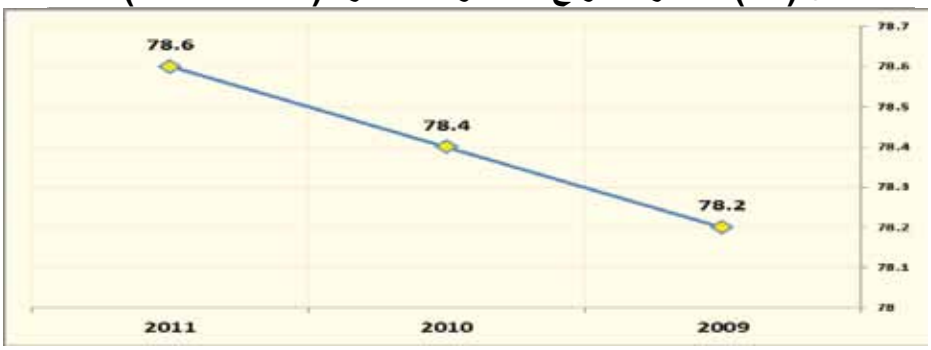

المصدر: المجلس الأعلى للصحة، تقرير الحسابات الصحية الوطنية القطرية، يونيو 2012.

- **معدل الإصابة بالأمراض السارية المستهدفة عالمياً:** حققت قطر تقدماً ملموساً في مجال الخدمات الصحية الوقائية منها والعلاجية، حيث وفرت الدولة هذه الخدمات مجاناً للمواطنين والمقيمين إيماناً منها بأن الحياة الصحية الآمنة هي القادرة على جعل جميع أفراد المجتمع القطري يتحملون أعباء المستقبل بقوة وفاعليه. وقد انعكست هذه الجهود إيجاباً على بعض معدلات الإصابة بالأمراض السارية المستهدفة عالمياً، كالحصبة والتهاب الكبد الوبائي أ (الجدول 10).

الجدول (10): معدلات الإصابة بالأمراض السارية المستهدفة عالمياً لكل 10000 نسمة من مجموع السكان خلال الفترة 2007 – 2010

الأمراض	السنوات			
	2007	2008	2009	2010
الملاريا	1.6	1.5	1.5	2.6
الحصبة	2.9	0.6	0.7	1.2
التهاب الكبد الوبائي (أ)	16	15.2	8.7	9.2
التهاب الكبد الوبائي (ب)	3.74	3.89	3.54	3.01
التهاب الكبد الوبائي (ج)	48.9	55	44.1	-
فيروس نقص المناعة / الايدز	0.07	0.04	0.03	0.04

المصدر: جهاز الإحصاء، فصل الصحة، 2012.

- **الخدمات الصحية:** أولت دولة قطر اهتماماً خاصاً بالخدمات الصحية التي شهدت تطوراً ملحوظاً خلال العقد المنصرم، فازدادت أعداد الوحدات الصحية العامة والخاصة من مستشفيات ومراكز صحية، وتوسعت خدماتها، وتحسنت إمكاناتها الهادفة إلى توفير أفضل الخدمات للمواطنين والمقيمين، حيث وصل عدد المستشفيات الحكومية والخاصة وشبه الحكومية إلى 10، وعدد المراكز الصحية إلى حوالي30، وعدد العيادات الخاصة والفردية والمتعددة إلى 317[10]. أما بالنسبة لعدد أسِرّة المستشفيات لكل 1000 من السكان، فقد ارتفع من 1,2 سرير عام 2009 إلى 1,3 سرير عام 2011[11].
- **الموارد البشرية الصحية:** وارتباطاً بتطور الخدمات الصحية، يشير الجدول رقم (11) إلى تحسن بعض المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية الصحية، ولاسيما عدد الأطباء الكلي، حيث ارتفع المعدل من 3.11 طبيباً لكل 1000 نسمة من سكان الدولة عام 2006 إلى 4.03 طبيب عام 2010.

الجدول (11): مؤشرات القوى العاملة الصحية خلال الفترة 2006 - 2010

المؤشر	2006	2007	2008	2009	2010
	المعدلات (لكل 1000 نسمة من مجموع السكان)				
إجمالي الأطباء الكلي في الدولة	3.11	2.94	3.18	3.13	4.03
الأطباء البشريين	2.38	2.28	2.45	2.82	3.49
أطباء الأسنان	0.72	0.66	0.73	0.31	0.55
الممرضون والممرضات	6	5.89	5.82	4.63	6.19
الصيادلة	1.14	1.08	1.01	0.55	1.17
غيرهم من مقدمي الخدمات الصحية	2.05	2.11	2.15	1.76	2.69

المصدر: جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية، 2011.

الصحة الإنجابية:

- **معدل وفيات الأمهات القطريات لكل 100,000 مولود حي:** يعد معدل وفيات الأمهات من المؤشرات الهامة التي تعكس واقع الرعاية الصحية المقدمة للأمهات. وبهذا الخصوص، تشير آخر الإحصاءات الرسمية إلى أن معدل وفيات الأمهات تراجع من (16) حالة لكل مئة ألف مولود حي عام 2005 إلى (10.3) حالة عام 2010[12]. بكلام آخر، تراجعت وفيات الأمهات في دولة قطر بسبب الحمل والولادة والنفاس من (3) وفيات عام 2005 إلى (2) وفيات عام 2010. ويعود هذا التراجع إلى استدامة الرعاية الصحية للنساء قبل وأثناء وبعد فترة الولادة وشموليتها، وإلى توفير مختلف وسائل الرعاية والمتابعة لهن من فحوص وتحاليل طبية، وتنوع التركيبة الغذائية للأمهات وغناها، إضافة إلى العناية الأسرية بالأم الحامل خلال فترة الحمل وبعد الولادة.

- **نسبة النساء اللواتي يحصلن على خدمات الرعاية الصحية الأولية:** أولت دولة قطر أهمية قصوى بخدمات الرعاية الصحية الأولية إلى حد أن هذه الخدمات باتت، ومنذ عام 2003 وحتى تاريخه، بمتناول جميع النساء (100%) اللاتي يعشن على أرضها.

- **الحوامل والولادات التي أشرف عليهنَّ عمال صحة مدربون:** تفيد البيانات

الرسمية بأن نسبة النساء الحوامل اللواتي أشرف على ولادتهن عمال صحة مدربون قد بلغت حد الشمول (100%)، الأمر الذي يشير إلى حصول تطور نوعي في قضايا الصحة الإنجابية، وهو ما يسهم في ارتقاء دولة قطر إلى مصاف الدول المتقدمة في هذا المجال. ففي حين توصي منظمة الصحة العالمية بأن تكون هنالك ثلاث زيارات للفحص خلال مدة الحمل، فإن الدولة توفر زيارة للفحص في كل شهر، وزيارة كل 10 أيام في الشهر الأخير من الحمل، ليكون إجمالي عدد مرات الكشف 12 زيارة خلال فترة الحمل الواحدة.

- **معدل الخصوبة الكلية للنساء القطريات:** تعد الخصوبة واحدة من أهم المؤشرات الدالة على حجم السكان. ويقصد بالخصوبة الكلية متوسط عدد الأطفال الذين يمكن أن تنجبهم المرأة خلال فترتها الإنجابية الطبيعية. وبالنسبة للنساء القطريات، يشير الشكل رقم (16) إلى أن معدل خصوبتهن الكلي انخفض في الآونة الأخيرة، حيث تراجع من 4,6 عام 2004 إلى 3,6 ولادة حية للمرأة الواحدة في سن الإنجاب عام 2010. ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى زيادة نسبة الملتحقات بالتعليم العالي وارتفاع نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي. ورغم الانخفاض الحاصل في معدل الخصوبة الكلي للمرأة القطرية، إلا أنه يبقى مرتفعاً مقارنة ببلدان العالم الأخرى.

الشكل (16) معدل الخصوبة الكلي للقطريات للفترة (2004-2010)

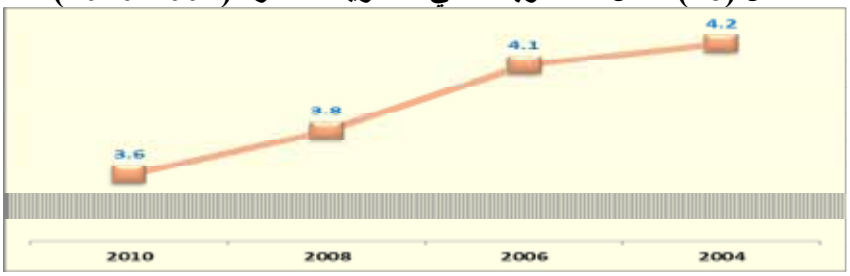

المصدر: جهاز الإحصاء، جهاز الإحصاء، نشرة الاحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات)، أعداد مختلفة.

البيئة والتنمية المستدامة:

- **متوسط نصيب الفرد من استهلاك الماء والكهرباء:** تفيد أحدث البيانات المتوفرة بأن متوسط نصيب الفرد في دولة قطر من استهلاك الماء وصل عام 2010 إلى126,1 متراً مكعباً، ومن الكهرباء إلى 9,504 كيلو واط/ ساعة[13]. وبذلك يعد متوسط نصيب الفرد في الدولة من استهلاك الماء والكهرباء من أعلى المتوسطات في العالم.
- **تركيز ملوثات الهواء في المناطق الحضرية:** بسبب النمو الكبير لسكان الدولة الذين يتركز معظمهم في مدينة الدوحة وما يرتبط بهذا النمو من نشاط بشري متزايد في قطاعات مختلفة، كقطاع النقل والصناعات التحويلية...الخ، فإن الإحصاءات الرسمية المبينة في الشكل رقم (17) تشير إلى تذبذب قيم الجسيمات الدقيقة وأكاسيد النيتروجين بين عام وآخر من جهة، وإلى ارتفاع ثاني أكسيد الكبريت من (9) ug/m3 عام 2007 إلى (16) ug/m3 عام 2011 من جهة أخرى. مع ذلك، فإن ملوثات أكاسيد الكبريت تقل كثيراً عن الحد المسموح به دولياً (80 ميكروغرام في المتر المكعب)، وكذلك أكاسيد النيتروجين (100 ميكروغرام في المتر المكعب الواحد)، بينما تتجاوز الملوثات بالجسيمات الدقيقة كثيراً الحد المسموح به (50 ميكروغرام في المتر المكعب)[14].

الشكل (17): تركيز ملوثات الهواء في المناطق الحضرية (مايكرو غرام بكل متر مكعب من الهواء) حسب السنوات

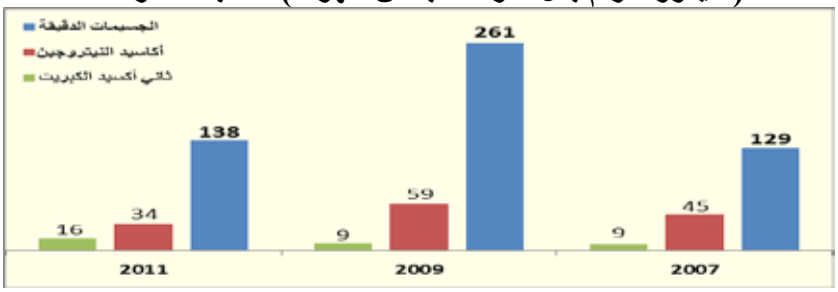

المصدر: جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة، وبيانات غير منشورة لعام 2011.

- **المواد المستنفدة للأوزون:** يلاحظ من الشكل رقم (18) أن كمية المواد المستنفدة لطبقة الأوزون التي تستوردها الدولة تختلف من عام لآخر، فبعد أن وصلت إلى 1357 طناً مترياً عام 2009 عادت وانخفضت إلى 1095 طناً مترياً عام 2011. وقد يكون السبب وراء الانخفاض النسبي لهذا المؤشر هو الإجراءات التي اتخذتها الدولة مؤخراً للحد من استيراد واستعمال المواد المستنفدة للأوزون، بما في ذلك العمل مع دول الجوار لمحاربة الإتجار غير المشروع في هذه المواد، الأمر الذي ساهم في التقليل من الطلب الصناعي والشخصي عليها.

الشكل (18): استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون(طن متري) حسب السنوات

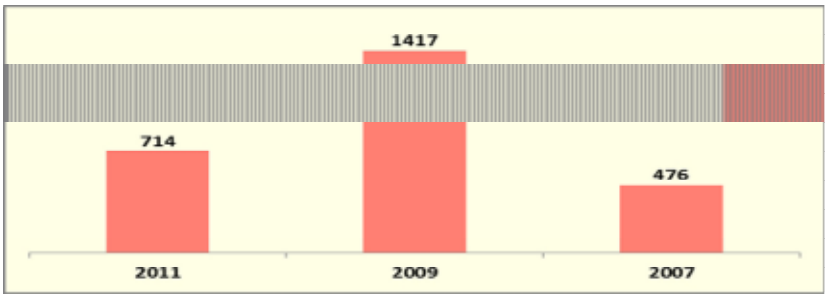

المصدر: جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، 2011، وبيانات غير منشورة لعام 2011.

- **نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه محسنة للشرب:** سجل هذا المؤشر نسبة 100% منذ عام 2001 وحتى تاريخه، الأمر الذي يشير إلى أن دولة قطر قد استطاعت بالفعل تحقيق الغاية الإنمائية السابعة للألفية التي تؤكد على ضرورة كفالة الاستدامة البيئية. إن هذا الإنجاز الهام لم يكن ليتحقق لولا الجهود القطرية الكبيرة التي بذلت في وقت مبكر من الألفية الثالثة في سبيل إعذاب المياه المالحة وشبه المالحة بهدف توفير مياه الشرب المأمونة.
- **نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صحية محسنة:** كما هي الحال بالنسبة للمؤشر السابق، فقد سجل هذا المؤشر بدوره نسبة الشمول (100%) منذ عام 2001 وحتى تاريخه، الأمر الذي يمكن تفسيره بالاستثمارات الهائلة في البنية

التحتية للصرف الصحي التي نجحت مع مطلع هذه الألفية في جعل دولة قطر واحدة من الدول الرائدة على الصعيد العالمي في مجال استخدام السكان للمرافق الصحية المحسنة.

ثانياً) التحديات

تتمثل التحديات التي تواجه تنفيذ السياسة السكانية في مجال الصحة العامة والصحة الإنجابية والبيئة والتنمية المستدامة بـــ:

- ضعف الارتباط بين الزيادة السكانية المتنامية والتوسع والانتشار في المكون الصحي.
- عدم وجود مركز متخصص بطب الخصوبة.
- عدم وجود قاعدة بيانات خاصة بمؤشرات الصحة الإنجابية تتوافق مع مثيلتها على المستوى العالمي، إضافة إلى ندرة المسوح الوطنية والدراسات العلمية ذات العلاقة بالصحة الإنجابية.
- ضعف الوعي العام بمخاطر الاستهلاك غير الرشيد للماء والكهرباء.

ثالثاً) أولويات المرحلة الرابعة

تتمثل أولويات المرحلة الرابعة في مجال الصحة العامة والصحة الإنجابية والبيئة والتنمية المستدامة بـــ:

- الاستمرار في العمل على زيادة المراكز الصحية والمستشفيات والأسرّة، بما يتلاءم والنمو الديموغرافي، ومراعاة توزيع هذه المراكز والمستشفيات بما يتناسب مع توزع السكان في الدولة.
- إنشاء مركز متخصص بدراسة مشكلات انخفاض الخصوبة وحالات الإجهاض وعلاجها، وإجراء مسح وطني شامل ومفصل حول الجوانب المختلفة لمسألة الصحة الإنجابية.
- متابعة العمل على نشر ثقافة ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية غير المتجددة (الماء والطاقة) وتعزيز حملات التوعية ذات الصلة، وبذل المزيد من الجهد في سبيل تشجيع الملاك والمستثمرين والمصممين والمطورين العقاريين لتوفير بيئة عمرانية خضراء.

المحور الرابع

قضايا التمكين

يشتمل هذا المحور على خمسة أبعاد أساسية، هي:

- المرأة
- الطفولة
- الشباب
- المسنون
- ذوو الإعاقة

ويحاول هذا المحور الإجابة على الأسئلة الآتية:

- كيف يمكن التوسع في إنشاء الحضانات ورياض الأطفال وتطويرها، ولاسيما في أماكن العمل، وتحسين الإشراف عليها، لدعم إقبال المرأة على سوق العمل واستمرارها فيه؟
- كيف يمكن تفعيل دور المؤسسات الشبابية التي تعمل على احتضان الشباب في أوقات فراغهم بأنشطة مفيدة وخلاقة تنمي ملكاتهم، ولاسيما الموهوبين؟
- كيف يمكن تطوير عمليات رصد حالات سوء معاملة الأطفال ومعالجتها؟
- كيف يمكن الحد من حالات التقاعد المبكر، والتشجيع على العمل الخاص للمسنين، والعمل على نشر مجالس الأحياء ودعمها.. الخ؟
- كيف يمكن تطوير آليات دمج المعاقين في البيئة الأسرية والاجتماعية التي يعيشون في كنفها؟

أما أهم الأهداف التي يسعى هذا المحور لتحقيقها، فهي:

- تطوير الخدمات المساندة للمرأة العاملة وخلق بيئة تساعدها على الاستمرار في العمل.
- مكافحة ظاهرة العنف ضد الأطفال.
- تفعيل دورالمؤسسات الشبابية التي تعمل على احتضان الشباب في أوقات فراغهم.
- متابعة إنجاز قانون خاص بالمسنين يشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والصحية المتعلقة بهم.
- تطوير آليات دمج المعاقين في البيئة الاجتماعية التي يعيشون في كنفها.

وقد ترجمت هذه الأهداف إلى جملة من الإجراءات التي تم تحويلها إلى مجموعة من المؤشرات النوعية والكمية التي يمكن أن تساعد في عملية تقييم المرحلة الثالثة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية، أي: رصد الإنجازات المحققة، والكشف عن التحديات القائمة، وتحديد أولويات المرحلة الرابعة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية في مجال قضايا التمكين.

أولاً) الواقع

أ- التشريعات والإجراءات والمؤشرات النوعية والكمية

المرأة	الهدف 1: تطوير الخدمات المساندة للمرأة العاملة وخلق بيئة تساعدها على الاستمرار في العمل				
إجراء 1: التوسع في إنشاء الحضانات ورياض الأطفال، ولاسيما في أماكن العمل					
المؤشر المستهدف	**واقعه الفعلي: موجود كإجراء في طور: التنفيذ**	**التشريع**	**التخطيط**	**غير موجود**	**مضمونه**
وجود تشريعات أو توجهات لتشجيع مؤسسات العمل المختلفة على إنشاء الحضانات ورياض الأطفال					• **مازال مشروع قانون حضانات الأطفال في طورالمراجعة من قبل مجلس الوزراء الموقر،حيث جرى خلال شهر أبريل من سنة 2012 أخذ مرئيات الجهات ذات العلاقة بالمشروع تمهيداً لإصداره. وهنا تجدر الإشارة إلى أن مشروع القانون يتناول تنظيم عمل الحضانات بكافة أنواعها وأشكال تبعيتها، ومنها الحضانات الملحقة بأماكن العمل.** • **أما فيما يتعلق برياض الأطفال، فهي إما ملحقة بالمدارس الابتدائية أو مستقلة عنها، غير أنها غير ملحقة بمؤسسات العمل.**
عدد مؤسسات العمل التي يوجد فيها حضانات ورياض أطفال					• بلغ عدد حضانات الأطفال المرخصة حتى نهاية شهر سبتمبر سنة 2011 (84) داراً، منها: (78) دار حضانة يملكها أفراد، و (6) حضانات تملكها مؤسسات أو شركات. كما بلغ عدد رياض الأطفال (38) روضة أطفال مستقلة سنة 2011 . كما بلغ عدد رياض الأطفال الخاصة (146) روضة سنة 2010 . ولا توجد رياض أطفال تابعة لمؤسسات العمل باعتبار الرياض مؤسسات تعليمية بينما الحضانات تعتبر مؤسسات رعاية بديلة.
إجراء 2: تأهيل المربيات والمشرفات في الحضانات والرياض، بدورات تدريبية مناسبة، وتعيين المؤهلات منهن					
وجود خطط لتأهيل وإعادة تأهيل المربيات والمشرفات في الحضانات والرياض					• **تطرح كلية التربية بجامعة قطر، ضمن برنامج إعداد المعلمين، دبلوم الطفولة المبكرة، بالإضافة إلى دبلوم التربية الخاصة ودبلوم التعليم الابتدائي ودبلوم التعليم الثانوي. كما تقدم جامعة قطر برامج قصيرةالمدة، كبرنامج المدرس المساعد للمجلس الأعلى للتعليم. ولا توجد برامج تأهيل أدنى من مستوى البكالوريوس، كما لا توجد برامج رسمية لإعادة تأهيل العاملين في دور الحضانة تطرحها أية جهة حكومية ذات علاقة.**
عدد المربيات والمشرفات بحسب المؤهل التخصصي (أو نسبة المؤهلات منهن إلى المجموع)					• لم يتيسر لمجموعة المرأة الحصول على البيانات المطلوبة حول هذا المؤشر.
إجراء 3: تقليل ساعات العمل لمن لديها أطفال يحتاجون لرعايتها					
وجود توجه لإقرار نظام العمل الجزئي للمرأة الراغبة في ذلك					• **بموجب قرار مجلس الوزراء في اجتماعه العادي (38) لسنة 2010 تم تشكيل لجنة برئاسة مجلس الوزراء وعضوية كل من المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، ووزارة العمل، وقطر للبترول لإعداد نظام اختياري للتعيين في بعض الوظائف بنظام العمل الجزئي في الجهات الحكومية. وقد تم رفع مشروع قانون العمل الجزئي لمجلس الوزراء الموقر بتاريخ 2011/1/25. وفي إطار متابعة مشروع القانون تمت إعادة دراسة بعض فقراته من قبل اللجنة المشكلة لإعداد مشروع القانون المشار إليه. وقد أنهت اللجنة أعمالها في يونيو 2011 م. ومازال مشروع القانون تحت الدراسة من قبل مجلس الوزراء الموقر حتى تاريخه.**
عدد المؤسسات التي تعمل بهذا النظام					• لا يتضمن قانون الموارد البشرية رقم (8) لسنة 2009حول إدارة الموارد البشرية في القطاع العام تنظيماً للعمل الجزئي.

إجراء 4: استحداث برنامج أو مشروع يسمح للمرأة بالعمل في المنزل لصالح السوق					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
وجود برامج أو مشاريع في بعض المؤسسات تسمح للمرأة العاملة فيها بإنجاز مهماتها الوظيفية وهي في المنزل					• دشن في الأول من أبريل سنة 2010 مشروع تجريبي بين المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (آي سي تي قطر) وشركة اتصالات قطر (كيوتل) بعنوان "عمل المرأة من المنزل"، والذي يهدف إلى تمكين المرأة العاملة في قطر من التصدي للتحديات التي تواجهها للمواءمة بين التزاماتها العائلية مع تشجيع مشاركتها في قوة العمل، وذلك من خلال استخدام أحدث الوسائط التكنولوجية. ويوفرالمشروع محل الاهتمام بيئة مكتبية افتراضية تضم أجهزة كمبيوتر محمولة ووسائل اتصال صوتية ووصلات لتبادل البيانات وبوابة إلكترونية متطورة لربط المشاركات مباشرة بمقرات عملهن الفعلية وما زال المشروع التجريبي قائماً. وقد تم توسيع نطاق المشاركين فيه.
عدد المؤسسات المذكورة وعدد الموظفات المستفيدات	• لم ينفذ المشروع حتى تاريخه.				

الهدف 2: التوعية بحقوق المرأة المختلفة وضمان هذه الحقوق

إجراء 1: وضع خطة وطنية شاملة للتوعية بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للمرأة					
وجود الخطة المذكورة					• هناك خطة للتوعية بحقوق المرأة تمتد لثلاث سنوات من 2012/2011- 2014/2013 يقوم بتفعيلها المجلس الأعلى لشؤون الأسرة بالتعاون والتنسيق مع اللجنة الوطنية لحقوق الانسان (ينظم التعاون محل الاهتمام مذكرة تفاهم مشتركة بين الجهتين). وتتضمن الخطة تنفيذ 3 فعاليات متعلقة بحقوق المرأة سنوياً. • كما يجري تطوير خطة وطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر من قبل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالشراكة مع الجهات ذات العلاقة والمزمع أن تقترح نظاماً للشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني في المجال المذكور.

إجراء 2: إصدار التشريعات اللازمة لتشكيل الجمعيات المدافعة عن حقوق المرأة					
وجود تشريعات تسمح للنساء بتشكيل جمعيات تدافع عن حقوقهن					• إن القانون رقم (12) لسنة 2004 بشأن إنشاء الجمعيات والمؤسسات الخاصة (الخيرية)، والذي تشرف عليه وزارةالشؤون الاجتماعية، هو التشريع المنظم لإنشاء وعمل الجمعيات. وعلى الرغم من عدم وجود ما يمنع تشكيل جمعياتحقوقية بموجب ذلك القانون إلا أنها غير قائمة. • وينظم القانون رقم (21) لسنة 2006 عمل المؤسسات الخاصة ذات النفع العام، والتي لها طابع حقوقي، ومنها المؤسسة القطرية لحماية المرأة والطفل، والمؤسسة القطرية لمكافحة الإتجار بالبشر.
عدد الجمعيات المذكورة ومجالات نشاطها	• بلغ إجمالي عدد الجمعيات المسجلة لسنة 2011 (22) جمعية، ولا توجد بينها جمعيات ذات طابع حقوقي. • بلغ عدد المؤسسات الخاصة ذات النفع العام ذات الطابع الحقوقي مؤسستين وهما: المؤسسة القطرية لحماية المرأة والطفل، والمؤسسة القطرية لمكافحة الإتجار بالبشر.				

الطفولة

الهدف 1: مكافحة ظاهرة العنف ضد الأطفال

إجراء 1: مراجعة وتعديل وتشديد القوانين المتعلقة بالعنف الأسري ضد الطفل

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي: موجود كإجراء في طور: التنفيذ	التشريع	التخطيط	غير موجود	مضمونه
وجود توجه لاستصدار تشريعات جديدة متعلقة بالعنف الاسري					• هناك مشروع قانون قيد الاعتماد من السلطات التشريعية يحتوي على نصوص مشددة لحماية الطفل.
أعداد قضايا حالات العنف الأسري ضد الطفل المحولة الى المحاكم خلال السنوات الثلاث الأخيرة (2011-2009)					• تشير بيانات المؤسسة القطرية لحماية المرأة والطفل إلى ارتفاع حالات العنف ضد الطفل خلال السنوات الثلاث الماضية. ويعود هذا الارتفاع، إلى الجدية والتوسع في عمليات التغطية الإحصائية لتضم كافة حالات مخالفة قوانين حماية الطفل في دولة قطر في السنوات الأخيرة. والجدول التالي يبين قضايا حالات العنف الأسري ضد الأطفال المسجلة خلال الأعوام 2009-2011.

نوع الحالة	2009	2010	2011
العنف الجسدي	41	52	61
العنف النفسي	5	7	2
الإهمال	17	36	25
العنف الجنسي	14	17	17
التصدع الأسري	12	10	12
المجموع	**89**	**122**	**117**

إجراء 2: تكثيف حملات التوعية ضد العنف الأسري نحو الطفل

وجود توجه لإقامة حملات توعية ضد العنف الأسري نحو الطفل					• تم تفعيل جملة من الأطر المجتمعية والمؤسساتية في السنوات الأخيرة للتوعية ضد العنف الأسري في دولة قطر. وفي هذا المجال، دشنت المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة حملتها ضد العنف الجنسي (أوقفوا الصمت) ضمن برنامج العلاج والتأهيل النفسي "غيّر حياتك"، وذلك في 17أبريل 2010. يضاف إلى ذلك إطلاق برامج تدريبية لتأهيل العاملين بالقطاع التعليمي والصحي "أصدقاء حماية الطفل". ونظراً لشيوع استعمال وسائل التواصل الجديدة بين الأطفال، أطلقت المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة حملة "الإغواء" عبر الإنترنت. بالإضافة إلى هذا، تم تدشين خط النجدة للإعلان عن كل مظاهر العنف ضد الاطفال من قبل المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة، وذلك في مايو 2010.
عدد حملات التوعية بحسب الجهة القيّمة عليها خلال السنوات الثلاث الأخيرة (2009-2011)					• المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة تقدم حملات ومحاضرات بالمدارس عن العنف الأسري طوال العام بالتعاون مع المدارس.

إجراء 3: إجراء دراسة خاصة بمختلف أشكال العنف الأسري وآثارها على المجتمع القطري

وجود خطة لإجراء دراسة خاصة بأشكال العنف الأسري وآثاره					تم ضمن استراتيجية قطاع التماسك الأسري وتمكين المرأة اعتماد دراسة حول العنف الاسري من قبل المجلس الأعلى للأسرة.

	الهدف 2: العمل على فتح المزيد من مراكز طوارئ الأطفال

إجراء 1: توسيع خدمات طوارئ الأطفال عبر المناطق والبلديات

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي: موجود كإجراء في طور: التنفيذ	التشريع	التخطيط	غير موجود	مضمونه
وجود توجه لفتح خدمات طوارئ الأطفال عبر مناطق وبلديات الدولة					• هناك توجهات لفتح مزيد من مراكز طوارئ الأطفال بالمناطق الخارجية.

إجراء 2: فتح وحدات خاصة بالأطفال في المراكز الصحية المختلفة

وجود توجه لفتح وحدات خاصة بالأطفال في المراكز الصحية المختلفة					
عدد المراكز الصحية الموجود فيها وحدات خاصة بالأطفال خلال السنوات الثلاث الماضية (2009-2011)					• هناك 5 فروع لطوارئ الأطفال، وهي: طوارئ السد، والريان، والمطار، والشمال،والضعاين. ويعد فرع الضعاين الأحدث بين الفروع الأخرى، حيث تم العمل به حديثاً (خلال الثلاثة أشهر الماضية)، ويحتوي على 32 سريراً وطاقم طبي وتمريض متكامل، مع وجود صيدلية ومختبر وغرفة للأشعة. ويعمل طوارئ الضعاين على فترتين؛ الفترة الأولى من الساعة السابعة صباحاً حتى الثانية ظهراً، والثانية من الرابعة عصراً حتى العاشرة مساءً، وسيكون العمل فيه 24 ساعة خلال الأشهر القليلة القادمة.

الشباب

	الهدف 1: تفعيل دورالمؤسسات الشبابية التي تعمل على احتضان الشباب في أوقات فراغهم

إجراء 1: التوسع في تأسيس مؤسسات شبابية (غير رياضية) متعددة الأنشطة بما يتناسب مع ميول الشباب، وفي مختلف المناطق والبلديات

وجود توجه لإنشاء مؤسسات شبابية غير رياضية متعددة الأنشطة بما يتناسب مع ميول الشباب وفي مختلف المناطق والبلديات					
عدد المراكز الشبابية غير الرياضية (أي غير المخصصة للنشاط الرياضي فقط)، بحسب الاختصاص					

طبيعة المراكز	العدد	الاختصاص
مراكز عامة	7	الأنشطة الثقافية والعلمية والترفيهية والفنية ..الخ
المراكز التخصصية	10	البيئة، والرسم والتصوير، والموسيقى، والعمل التطوعي، وتكنولوجيا المعلومات...الخ
الأندية والجمعيات	10	أنشطة متنوعة

إجراء 2: التوسع في الأنشطة الشبابية داخل المؤسسات التعليمية على تعدد مستوياتها وطبيعتها

وجود توجه للتوسع في الأنشطة الشبابية داخل المؤسسات التعليمية العامة والخاصة على تعدد مستوياتها وطبيعتها					
عدد الجمعيات الشبابية غير الرياضية المعتمدة داخل المؤسسات التعليمية بحسب اختصاصها					• لا يوجد جمعيات شبابية ولا يوجد خطة مركزية لأنواع الأنشطة الطلابية التي تمارسها المدارس، وإنما اجتهادات من جميع المدارس المستقلة والخاصة في دعم جميع الأنشطة التي تسهم في تطوير الطلاب وتنمية مهاراتهم، وميولهم، ومواهبهم، واتجاهاتهم، وتطوير العملية التعليمية ككل (مثل: جماعة الصحافة، وجماعة الرحمة للمسنين، وجماعة مركز الشفلح، ونادي حفظ القرآن الكريم، جماعة الروبوت والمبدع الصغير..).

	الهدف 2: الاهتمام بالشباب الموهوبين ورعايتهم				
إجراء 1: وضع برامج خاصة برعاية الموهوبين في مختلف المؤسسات التعليمية (العامة والخاصة)					
المؤشر المستهدف	**واقعه الفعلي**				**مضمونه**
	موجود كإجراء في طور:			**غير موجود**	
	التنفيذ	**التشريع**	**التخطيط**		
وجود توجه لوضع برامج خاصة برعاية الموهوبين في مختلف المؤسسات التعليمية (العامة والخاصة)					• تعمل هيئة التعليم بالمجلس الأعلى للتعليم على تصميم خطة متكاملة للعناية بالموهوبين واكتشافهم والارتقاء بهم، وهي الآن في حيز التخطيط. وهناك ممارسات واجتهادات فردية من بعض المدارس التي تهتم بالموهوبين وتصقل مواهبهم وترعاهم من خلال برامج خاصة. وتشمل هذه المبادرات كذلك مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، فقد وظفت المدرسة مدرسين مختصين في متابعة واكتشاف الموهوبين في المدرسة باستخدام أنواع كثيرة من المقاييس والأدوات لقياس ذكاء الطلاب ومواهبهم ومهاراتهم في اللغة والمهارات الحسابية وتقديم الدعم لهم في الصفوف للارتقاء بمواهبهم.
عدد المدارس التي تعتمد برامج خاصة برعاية الموهوبين بحسب نوع المؤسسة التعليمية العامة والخاصة					• نظراً لأن الإجراء المتعلق بالبرامج الخاصة برعاية الموهوبين في المؤسسات التعليمية لا يزال (حتى تاريخه) في طور التخطيط، فمن غير الممكن حالياً الحصول على بيانات إحصائية خاصة بهذا المؤشر، أي عدد المدارس التي تعتمد مثل هذه البرامج.
إجراء 2: فتح مراكز خاصة برعاية الموهوبين					
وجود توجه لفتح مراكز خاصة برعاية الموهوبين					

المسنون	الهدف: متابعة إنجاز قانون خاص بالمسنين يشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والصحية المتعلقة بهم				
إجراء 1: سنّ قانون خاص بحقوق المسنين					
وجود القانون المذكور					• **تم تشكيل لجنة بإشراف المجلس الأعلى للأسرة لسن قانون حقوقي خاص بالمسنين.**
إجراء 2: الحد من حالات التقاعد المبكر					
وجود تشريعات تنظم معايير التقاعد المبكر					• **تم تمديد سن التقاعد في قانون رقم (8) لعام 2009م لسن الخامسة والستين، حيث أجازت المادة (160) من قانون إدارة الموارد البشرية رقم (8) لسنة 2009 مد خدمة الموظف بعد بلوغه الستين عاماً وبحد أقصى خمس سنوات، وفي حالات يجوز المد إلى بعد الـ(65) عاماً.** • وقد تضمن مشروع قانون التقاعد الجديد لعام 2012م إجراءات تمنع التقاعد المبكر أو خفض سنوات الخدمة.
عدد حالات التقاعد المبكر خلال السنوات الثلاث الماضية (2009-2011) بحسب المهنة والمؤهل العلمي					• **طبقاً لبيانات هيئة التقاعد والمعاشات، بلغ عدد المتقاعدين المدنيين خلال السنوات الثلاث الأخيرة 5295 متقاعداً مدنياً و 910 متقاعدين عسكريين (المعلومات التفصيلية المطلوبة غير متوفرة).**

إجراء 3: التشجيع على العمل الخاص للمسنين					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
وجود توجهات لتشجيع المسنين على العمل الخاص					• تدعم دولة قطر المسنين في مجالات العمل الخاص، وذلك من خلال دار الإنماء الاجتماعي وإدارة الأسرة المنتجة بوزارة الشؤون الاجتماعية، والتخطيط أيضاً للاستفادة من خبرات المسنين والأخذ برأيهم في مجالات العمل المختلفة، وذلك ضمن مشاريع الاحتفال باليوم العالمي والعربي للمسن بإدارة المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة بوزارة الشؤون الاجتماعية.
عدد المسنين الذين لديهم عمل خاص خلال السنوات الثلاث الماضية (2009-2011)					• من خلال بيانات دار الإنماء الاجتماعي وإدارة الأسرة المنتجة بوزارة الشؤون الاجتماعية، يتبين أن هناك 60 مسناً لديهم أعمال خاصة خلال السنوات المذكورة.

إجراء 4: العمل على نشر مجالس الأحياء ودعمها					
وجود اتجاه للتوسع في إنشاء مجالس الأحياء ودعمها					• المشروع بمكتب وزير البلدية لاتخاذ القرار.
عدد مجالس الأحياء التي تم إنشاؤها خلال السنوات الثلاث الماضية (2009-2011)					• هناك ثلاثة مجالس، إضافة إلى عدد آخر من المجالس المتوفرة، ولكنها غير مفعلة بالرغم من أنها جاهزة منذ فترة زمنية دون استخدامها.

إجراء 5: إدراج تخصص طب الشيخوخة في الجامعات والمراكز الصحية					
وجود توجه لإدراج التخصص المذكور في الجامعات					• مُدرج في جامعة "ويل كورنيل قطر" في السنة الأولى والثانية.
عدد المراكز الصحية التي تحتوي على تخصص طب الشيخوخة					• لا يوجد طبيب خاص بالشيخوخة في المراكز الصحية إنما طبيب عام.

ذوو الإعاقة

الهدف 1: تطوير آليات دمج المعاقين في البيئة الاجتماعية التي يعيشون في كنفها

إجراء 1: توسيع دائرة المشاركة الاجتماعية والثقافية والرياضية للمعاقين

عدد البرامج والمراكز الهادفة لدمج المعاقين في المجتمع بحسب نوعها (اجتماعية، ثقافية، رياضية..)، والجهة التي توفرها

• هنالك برامج متنوعة ومختلفة تقدم لذوي الاحتياجات الخاصة حول الدمج الاجتماعي والأكاديمي من خلال المراكز والمؤسسات التالية:

نوع البرنامج	العدد	الجهة التي تشرف عليه أو توفره
الدعم الشامل للإعاقات الموجودة داخل المدارس المستقلة بالدولة	1	- المجلس الأعلى للتعليم (قسم الدعم الإضافي)
دعم أكاديمي واجتماعي وأنشطة متنوعة	7	- مركز الشفلح - مركز النور - مركز أفضل الأصدقاء - الجمعية القطرية لرعاية وتأهيل المعاقين - مدارس التربية السمعية - المركز الثقافي الاجتماعي للمكفوفين - المركز الثقافي الاجتماعي للصم
دعم رياضي	1	- الاتحاد القطري لرياضة المعاقين

إجراء 2: تأمين المزيد من فرص العمل المناسبة للمعاقين					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
نسبة المعاقين الذين حصلوا على فرصة عمل من مجموع المعاقين الباحثين عن عمل خلال عام 2011					• لا تتوفر بيانات دقيقة وحديثة حول هذا المؤشر. ومع ذلك، يمكن الإشارة إلى أن اللجنة التطوعية لتوظيف ذوي الإعاقة تمكنت، بحسب صحيفة الشرق الصادرة بتاريخ 23 يوليو 2011، من توظيف أكثر من 50 معاقاً منذ تأسيسها قبل أكثر من ثلاث سنوات، في حين أن هناك 80 شخصاً مازالوا على قائمة الانتظار، منهم: 36 قطرياً و 44 غير قطري.
إجراء 3: تفعيل برامج الدمج الأكاديمي للمعاقين وتطويرها					
وجود توجه لتفعيل برامج الدمج الأكاديمي للمعاقين وتطويرها					• **تم الانتهاء من تفعيل قانون الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال فريق متعدد التخصصات تحت مظلة المجلس الأعلى لشؤون الأسرة من خلال لجنة تفعيل القانون لذوي الاحتياجات الخاصة برئاسة سعادة الشيخة حصة بنت حمد بن خليفة آل ثاني، رئيس المجلس الاعلى لشؤون الأسرة، وتم رفعه إلى مجلس الوزراء الموقر.**

الهدف 2: رصد اوضاع واحتياجات الأشخاص ذوي الاعاقة وحجمهم الفعلي في المجتمع

إجراء 1: تكثيف الدراسات والأبحاث والمسوح المتخصصة بأوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم المختلفة

	العام	عدد الدراسات	الجهة المنفذة	عنوان الدراسة
عدد الدراسات العلمية والمسوح الخاصة بأوضاع المعاقين واحتياجاتهم المختلفة خلال الأعوام الثلاثة الماضية (2009-2011) بحسب الجهة المنفذة	2009	3	مركز الشفلح للطب الجيني	• العوامل الجينية للأمراض الوراثية المتنحية في العائلات المرتبطة بزواج الاقارب • الطفرات الوراثية المسببة لمرض حمى البحر الابيض المتوسط • العوامل الجينية لمرض الصرع
	2010	1	مركز الشفلح للطب الجيني	• العوامل الجينية والبيئية الخاصة بمرض التوحد
	2011	3	مركز الشفلح للطب الجيني	• الآثارالاجتماعية المترتبة على المعرفة الوراثية المتعلقة بعلم الجينات وعلم الانسان في قطر • وبائية مرض التوحد ونسبة انتشاره في قطر والعوامل المؤثرة على نسبة الانتشار • العوامل الجينية المسببة لحالات العوق لدى الأطفال
		1	معهد النور	• قائمة المهارات الحياتية للطلبة متعددي الاعاقة

إجراء 2: العمل على تكثيف التعاون والتشبيك مع المراكز الصحية والمستشفيات لرصد الحجم الفعلي للمعاقين في المجتمع					
وجود توجه أو خطط لتطوير آليات التعاون مع المراكز الصحية والمستشفيات بهدف رصد وتسجيل جميع حالات الإعاقة، ولاسيما إعاقات الإناث.					• **وجود لجنة مشتركة بين المجلس الأعلى للصحة ومركز الشفلح للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، مشكلة حسب الأمر الأميري رقم 9 لسنة 2011 باسم "اللجنة الوطنية الاستشارية لتطوير الرعاية التأهيلية"، ويرأسها مساعد الأمين العام للشؤون الطبية في المجلس الأعلى للصحة، وممثل فيها كل من: مركز الشفلح، ومركز النور للمكفوفين، إضافة إلى ممثلين عن عدد من مؤسسات المجتمع المدني.**

ب- الصورة الإحصائية العامة

المرأة:

- **مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي:** تتحسن مشاركة المرأة القطرية في النشاط الاقتصادي على نحو مطرد. فقد ارتفعت حصتها في قوة العمل القطرية من 30.3% عام 2004 إلى 35.3% عام 2011[15]. كما تتنوع مجالات نشاطاتها تدريجياً، حيث بدأ عدد من القطريات العمل في المهن العادية والتجارية، كما يبين الشكل رقم (19):

الشكل (19): التوزع النسبي للقطريين النشطين اقتصاديا (15 سنة فأكثر) حسب النوع والمهنة لعام 2011

المصدر: جهاز الإحصاء، مسح القوى العاملة لعام 2011.

وكنا قد أشرنا في فقرة القوى العاملة إلى أن نسبة القطريات بين مجموع المشتغلات في الدولة بلغت أكثر من 16% عام 2011، في حين لم تتجاوز نسبة القطريين بين المشتغلين من الذكور الـــ 4.4%، مما يدل على تحسن واضح في النشاط الاقتصادي للمرأة القطرية.

ومن الإجراءات التي تساعد على زيادة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، إقرار أشكال جديدة من العمل، كالعمل الجزئي والعمل من المنزل. وقد أجرى المجلس الأعلى لشؤون الأسرة دراسة ميدانية حول الرغبة في العمل الجزئي للمرأة، شكلت نتائجها الأساس لمبادرة المجلس بتقديم مشروع قانون لتنظيم العمل الجزئي للمرأة، وهو الآن قيد الدراسة من قبل مجلس الوزراء الموقر.

- **المشاركة السياسية للمرأة:** حصل تقدم ملموس في مشاركة المرأة القطرية في

الحياة السياسية والعامة مع تقدم مشاركة القطريين بوجه عام. ففي السنوات الأخيرة تولى عدد من السيدات مناصب وزارية، كما تولى عدد منهن رئاسة الجامعة ووكالتها. ومع حصول المرأة على حق الاقتراع والتصويت في انتخابات المجلس البلدي، حصل تقدم آخر في هذا المجال، حيث شاركت النساء بفعالية في الاقتراع، وفازت إحدى السيدات القطريات بعضوية المجلس لأول مرة في دورته الثانية عام 2003، وكذلك في الدورة الثالثة عام 2007. وفي الدورة الرابعة حصلت السيدة الفائزة في إحدى الدوائر على أعلى نسبة من أصوات الناخبين. وعلى الرغم من تذبذب نسبة التصويت العامة التي تؤثر فيها عوامل عديدة، فإن نسبة الإناث المقترعات إلى مجموع المقترعين قد ارتفعت من 38.6% عام 2003 إلى 45% عام 2011[16] مما يدل على تزايد ملموس في مشاركة المرأة في الحياة السياسية للدولة.

- **محاربة العنف ضد المرأة:** لا تصل جميع حالات العنف ضد المرأة إلى المؤسسات المعنية بمحاربة ذلك العنف نظراً لضغط التقاليد الاجتماعية. ومع ذلك، أنشئ في دولة قطر عدد من تلك المؤسسات، أهمها: المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، والمؤسسة القطرية لحماية المرأة والطفل، والمؤسسة القطرية لمكافحة الإتجار بالبشر، ودار الأمان لإيواء المتعرضات للعنف. وعلى سبيل المثال، ارتفع عدد الحالات التي قدمت فيها المؤسسة القطرية لحماية المرأة والطفل خدمات مختلفة للنساء من 259 حالة عام2009 إلى 452 حالة عام 2011 (الجدول 12).

الجدول (12): أوجه دعم النساء وحمايتهن حسب مجال الحماية خلال السنوات الثلاث السابقة

العام	الحماية في المجال الاجتماعي	الحماية في المجال القانوني	الحماية في المجال الاقتصادي	الحماية في مجال التعليم	الحماية في مجال الصحة	المجموع
2009	186	37	25	1	10	259
2010	231	53	51	1	12	348
2011	315	74	50	5	8	452

المصدر: جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، 2012.

الطفولة:

- **توسع الفرص التعليمية:** لعب قانون إلزامية التعليم في دولة قطر دوراً كبيراً في ازدياد فرص التعليم للأطفال من الجنسين، فارتفعت مستويات الالتحاق به، ليسجل مستوى القيد في التعليم الابتدائي ارتفاعاً متواصلاً للذكور والإناث في السنوات الأخيرة، حيث، وبحسب الشكل البياني رقم (20)، وصل معدل القيد الصافي في التعليم الابتدائي عام 2010 إلى 91.2% للذكور 94% للإناث.

الشكل (20): صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي حسب النوع والسنة

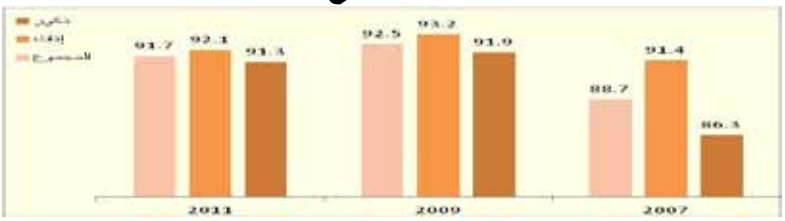

المصدر: جهاز الإحصاء، بيانات غير منشورة، 2012.

- **تكافؤ الفرص التعليمية بين الأطفال من الجنسين:** تجسيداً لدستور البلاد الذي أكد في المادة (49) على حق التعليم للجنسين، يشير الشكل البياني رقم (21) إلى تكافؤ الفرص التعليمية بين الجنسين وغياب الفوارق بينها، وإلى أن المنظومة التعليمية القطرية استطاعت توفير فرص تعليمية متساوية للذكور والإناث دون تمييز بينهما.

الشكل(21): معدل تكافؤ الجنسين في التعليم الابتدائي حسب السنوات

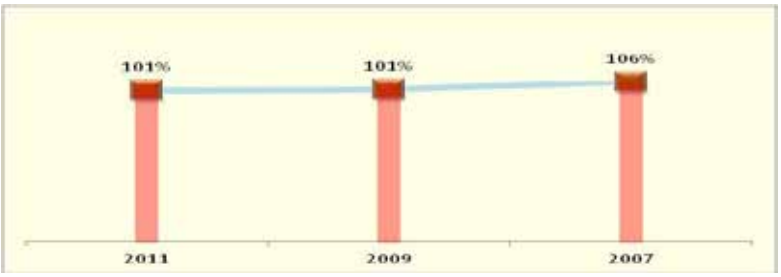

المصدر: جهاز الإحصاء، بيانات غير منشورة، 2012.

- **معدل وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة:** بحسب تقديرات جهاز الإحصاء للسكان منتصف عام 2011، يمثل الأطفال (أقل من 15 سنة) 14.8% من مجموع سكان الدولة. وقد حظيت هذه الفئة الاجتماعية بعناية دستورية خاصة، حيث أكدت المادة 21 و22 من الدستور الدائم للبلاد على حرص الدولة في الحفاظ على الطفولة وحمايتها. وقد ترتب على هذه العناية بلورة جملة من الأطر الهادفة لخلق بيئة آمنة وسليمة للطفولة في دولة قطر. ولعل أولى هذه الأطر سن التشريعات الداعمة لحماية الطفولة والمصادقة على التشريعات الدولية في هذا المجال. وقد ساهم هذا الاهتمام الكبير بالطفولة في تحسين أوضاع هذه الشريحة الاجتماعية الهامة، ولاسيما الأوضاع الصحية التي حققت تطورات ملموسة في الآونة الأخيرة، إذ، وبحسب الإحصاءات الرسمية المبينة في الجدول رقم (13)، تراجع معدل وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون الخامسة بصورة ملحوظة تجعل دولة قطر في طريقها نحو تحقيق الهدف الرابع من الأهداف الإنمائية للألفية، والمتمثل في خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين قبل حلول عام 2015، بحيث يصل إلى 7 بالألف مقترباً بذلك من مستويات الدول ذات الدخل العالي.

الجدول (13): معدل وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون السن الخامسة لكل 1000 ولادة حيّة لعام 2011

معدلات الوفيات	قطريون			غير قطريين			المجموع		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
الأطفال الرضع	7.09	5.60	**6.35**	9.46	6.60	**8.06**	8.60	6.23	**7.43**
الأطفال دون سن الخامسة	8.14	8.00	**8.07**	10.06	8.49	**9.29**	9.36	8.31	**8.84**

المصدر: جهاز الاحصاء، بيانات غير منشورة، 2012.

- **نسبة التطعيمات الأساسية:** ولعل السبب الرئيس الذي يكمن خلف انخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة هو تطور الرعاية الصحية الخاصة بالأطفال وتأمين مختلف الخدمات المقدمة لهم، وخاصة التطعيمات، في مختلف الوحدات الطبية التابعة لبعض مستشفيات الدولة، كما يبين الجدول رقم (14).

الجدول (14): نسبة التغطية بالتطعيمات الاساسية خلال العام الأول من العمر للفترة 2006-2010

نوع التحصين والتطعيم	نسبة التغطية %				
	2006	2007	2008	2009	2010
درن (بي . سي . جي)	100.0	96.2	98.0	98.0	97.0
قطرات شلل الأطفال (جرعة ثالثة)	95.0	96.7	97.1	98.0	96.0
ثلاثي (جرعة ثالثة)	96.0	94.2	97.4	99.0	95.0
التهاب الكبد الفيروسي (ب) (جرعة ثالثة)	96.0	94.2	97.4	99.0	95.0
الحصبة / الحصبة والنكاف والحصبة الألمانية (جرعة ثالثة)	98.4	92.3	95.3	100.0	98.0
هيموفيلس انفلونزا (جرعة ثالثة)	96.0	94.2	97.4	99.0	95.0
تطعيم تجديري	98.0	92.2	94.2	100.0	97.0
المكورات الرئوية	91.0	90.0	91.0	99.0	95.0
المتوسط	96.3	93.8	96.0	99.0	96.0

المصدر: جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، فصل الصحة، 2012.

- **توفير الدعم والحماية للأطفال:** حظيت مسألة حماية الأطفال في قطر بعناية مؤسساتية خاصة تمثلت بتعدد الجهات الحكومية التي تسعى لتوفير مختلف أوجه الدعم والخدمات لأولئك الأطفال الذين يتعرضون لسوء المعاملة. فبالإضافة إلى مركز الاستشارات العائلية، تقوم مؤسسات حكومية أخرى كالمؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة بتوفير مجموعة من الخدمات للأطفال الذين يتعرضون لمختلف أنواع العنف، كما هو مبين في الجدول (15).

الجدول (15): أوجه دعم الأطفال وحمايتهم حسب مجال الخدمة والنوع والسنوات

مجال الخدمة	2009			2010			2011		
	ذكور	إناث	مج	ذكور	إناث	مج	ذكور	إناث	مج
اجتماعي	58	38	96	71	43	114	66	51	117
قانوني	3	3	6	3	5	8	4	11	15
اقتصادي	1	2	3	2	3	5	3	2	5
تعليمي	17	15	32	160	102	262	93	59	152
صحي	13	4	17	22	23	45	36	19	55
المجموع	92	62	154	258	176	434	202	142	344

المصدر: جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، 2012

الشباب:

- **معدل معرفة القراءة والكتابة لدى الشباب بعمر 15–24 سنة:** بحسب مسح القوى العاملة لسنة 2011 بلغ عدد الشباب بعمر (15–24) سنة في دولة قطر 257,151 شاباً وشابة يمثلون 15% من إجمالي سكان الدولة. ويشكل الشباب غير القطريين 79% من إجمالي الشباب في الدولة.

وقد كان لاستثمار دولة قطر المبكر في مجال التعليم والحرص على شموليته أثر إيجابي كبير في التحصيل العلمي للأجيال الجديدة من القطريين. وقد أدى هذا التوجه، الذي برزت مظاهره من خلال الالتحاق المتزايد للقطريين بالتعليم، إلى رفع مستويات التحصيل العلمي والمعرفي لدى هذه الشريحة من الذكور والإناث على حد سواء، حيث يبين الشكل رقم (22) أن معدل معرفة القراءة والكتابة لدى الشباب القطريين وصل عام 2011 إلى 99.5% للذكورومثله للإناث، وهو ما يعني ردم الفجوة الجندرية في مجال التعليم بصورة نهائية.

الشكل (22): معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب القطري بعمر (15-24) سنة بحسب النوع والسنوات

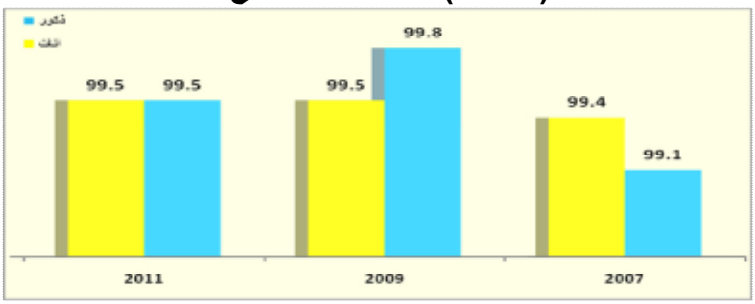

المصدر: جهاز الإحصاء، نشرة إحصاءات القوى العاملة 2011.

- **تعزيز مشاركة الشباب القطري بعمر (15–24) سنة في قوة العمل:** ترتب على مجهودات الدولة في مجال تمكين الشباب القطري تعزيز مشاركتهم الاقتصادية، حيث بات المشتغلون منهم يشكلون، بحسب مسح القوى العاملة لعام 2011،

حوالي 20% من إجمالي المشتغلين القطريين.

وفي سياق متصل، نمت المشاركة الاقتصادية للشابات القطريات خلال السنوات السبع الماضية (2004–2011) بمعدل سنوي قدره 11.3%،لتتعزز بذلك مستويات مشاركة المرأة القطرية في سوق العمل كذلك. لكن هذا لا يقلل من طبيعة الفجوة الجندرية في مستويات المشاركة في النشاط الاقتصادي بين الجنسين في دولة قطر بين الشباب.

- **توسع الأنشطة الشبابية:** عموماً، لا تقتصر أنشطة الشباب الترفيهية على الأنشطة الرياضية، بل تتعداها لتشمل الأنشطة الثقافية والعلمية والمجتمعية–التطوعية وسواها. وفي قطر، تتنوع أنشطة الشباب بتنوع ميولهم ورغباتهم لتشمل مجالات متعددة، تساعدهم في قضاء أوقات فراغهم بشكل إيجابي، كالأنشطة الدينية والاجتماعية والثقافية والعلمية والفنية والبيئية وسواها. ومايميز الأنشطة الشبابية في دولة قطر هو توفيقها بين الاحتياجات الشبابية التقليدية والعمل التطوعي ذي المصلحة الاجتماعية، وهو ما يوضحه الجدول (16).

الجدول (16): الأنشطة غير الرياضية التي يمارسها الشباب بعمر 13-25 وعددها خلال عامي 2007 و 2011

نوع النشاط	العام	
	2007	2011
ديني	252	312
ثقافي	103	135
علمي	227	311
فنون تشكيليه	816	1008
مسرح	123	158
موسيقى	222	284
اجتماعي ومعسكرات	496	630
التصوير الضوئي	169	251
المجموع	2408	3,089

المصدر: جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

المسنون:

- **نسبة المسنين:** تتفاوت نسبة كبار السن (65 عاماً فأكثر) بين القطريين وغير القطريين، حيث تعد ضئيلة جداً لدى الوافدين. فبحسب مسح القوى العاملة لعام 2011، بلغت نسبة كبار السن بين السكان غير القطريين 0.63% فقط مقابل 3.5% بين السكان القطريين (حسب تقديرات جهاز الإحصاء للسكان منتصف العام المذكور)، مما جعل النسبة المذكورة ضئيلة بين مجموع السكان أيضاً، حيث لم تتجاوز 0.95%.

ولعل السبب الحقيقي وراء انخفاض نسبة كبار السن سواء على مستوى السكان غير القطريين أم على مستوى إجمالي السكان هو أن الوافدين يعودون إلى بلدانهم عندما يصلون إلى سن التقاعد، الأمر الذي يسهم في خفض أعداد هذه الفئة العمرية مقارنة بعددها على مستوى القطريين.

ومع ذلك، تبين المعطيات المتوفرة أن هناك نسبة هامة من كبار السن ممن يشاركون في النشاط الاقتصادي، ولاسيما بين غير القطريين. ومن الطبيعي أن تكون نسبة مشاركة الذكور من المسنين أكبر من مشاركة الإناث، كما يوضح الشكل رقم (23).

الشكل (23): معدل المشاركة الاقتصادية للمسنين (65 سنة فما فوق) حسب النوع لعام 2011

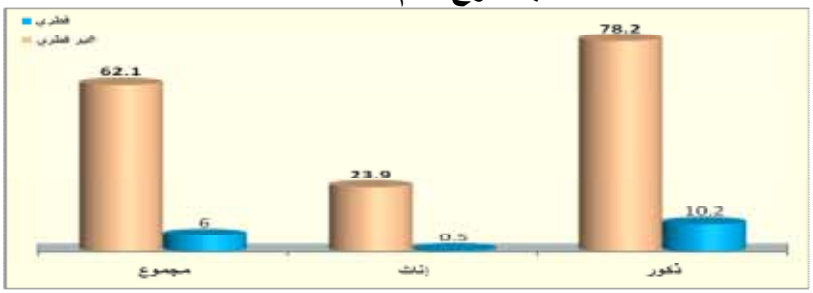

المصدر: جهاز الإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة لعام 2011.

وتقدم المؤسسة القطرية للمسنين خدمات الإقامة والرعاية الصحية والاجتماعية

للمسنين على أفضل وجه ممكن. وعلى الرغم من ذلك فإن عدد الذين يقيمون فيها لا يتجاوزون 50 شخصاً من الجنسين، نظراً للقيم الاجتماعية السائدة حول ضرورة رعاية المسنين ضمن الأسرة من جهة، وللخدمات التي تقدمها مستشفى الرميلة للمسنين، سواء داخل المستشفى أم من خلال الزيارات الدورية للمنازل، من جهة أخرى.

الأشخاص ذوو الإعاقة:

- **نسبة انتشار الإعاقة:** تشير الإحصاءات الرسمية إلى تراجع نسبة الإعاقة في دولة قطر من 0.9% عام 2004 إلى 0.4% عام 2011. وبحسب الجدول (17)، فإن نسبة الإعاقة بين القطريين انخفضت من 2,1% عام 2004 من مجموع السكان القطريين إلى 1,2% عام 2011، وهي نسبة منخفضة جداً مقارنة بمثيلتها على المستوى الدولي التي تبلغ حوالي 10%. وفي السياق ذاته، يلاحظ أن نسبة الإعاقة لدى القطريات هي أقل من مثيلتها لدى القطريين. إلا أنه لابد من الإشارة هنا إلى أن الأعراف السائدة في المجتمع القطري لا تشجع على تسجيل جميع حالات الإعاقة، ولاسيما إعاقات الإناث.

الجدول (17): النسبة المئوية لانتشار الإعاقة حسب النوع والجنسية والسنوات

	قطريون			غير قطريين			مجموع السكان		
السنة	ذكور	إناث	مج	ذكور	إناث	مج	ذكور	إناث	مج
2004	2.6	1.7	2.1	0.4	0.7	0.5	0.8	1.1	0.9
2005	2.2	1.4	1.8	0.3	0.5	0.4	0.6	0.8	0.7
2006	1.7	1.1	1.4	0.2	0.4	0.2	0.4	0.6	0.5
2007	1.6	1.1	1.3	0.2	0.4	0.2	0.4	0.7	0.4
2008	1.8	1.2	1.5	0.2	0.4	0.2	0.3	0.7	0.4
2009	1.7	1.2	1.4	0.1	0.3	0.2	0.3	0.6	0.4
2010	1.4	1.2	1.3	0.2	0.6	0.3	0.3	0.8	0.4
2011	1.3	1.1	1.2	0.2	0.6	0.3	0.3	0.8	0.4

المصدر: – جهاز الإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.
– جهاز الإحصاء، قطر لتبادل المعلومات: www.qix.gov.qa

- **الحالة التعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة:** نظراً لعدم توفر بيانات حديثة حول الحالة التعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة، فقد تم الاعتماد على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2010 التي تبين أن نسبة المتعلمين 67.3% للذكور و48.4% للإناث من مجموع القطريين ذوي الإعاقة، و 87.8% و81.6% على التوالي من الوافدين ذوي الإعاقة. وتعد هذه النسب عاليةً نسبياً، رغم الأوضاع الصحية والاجتماعية الصعبة التي تواجه ذوي الإعاقة.
- **الحالة العملية للأشخاص ذوي الإعاقة:** كما هو الأمر بالنسبة للحالة التعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة، فإن البيانات المتوفرة حول الحالة العملية لهؤلاء الأشخاص تعود لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2010، والتي تفيد بأن النسبة المئوية للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعملون فعلاً هي 5.9% من مجموع القطريين المعاقين. وفي حين أن نسبة القطريين الذين يعملون فعلاً هي الأعلى في الفئات العمرية 25 – 44 سنة، فإن نسبة غير القطريين الأعلى هي لدى الفئات 45 – 54 سنة. أما عدد الأشخاص من ذوي الإعاقة الباحثين عن عمل وغير معينين، فهو 33 قطرياً (منهم 22 من الإناث) و 19 غير قطري (منهم 13 من الإناث).

ثانياً) التحديات

تتمثل التحديات التي تواجه تنفيذ السياسة السكانية في مجال قضايا التمكين بـــ:

- تنويع أقسام النشاط الاقتصادي والمهن التي تعمل بها المرأة القطرية.
- رفع مستوى المشاركة السياسية بوجه عام، ومشاركة المرأة بوجه خاص.

- التوسع في دور الحضانة ورياض الأطفال ولاسيما في أماكن العمل، والحد من الاعتماد على الخادمات في تربية الأطفال.
- ندرة الوحدات الخاصة بالأطفال في المراكز الصحية المختلفة.
- القضاء على مختلف أوجه العنف ضد الأطفال.
- الرفع من مستويات المشاركة السياسية والاقتصادية والمجتمعية للشباب.
- غياب الأنشطة الشبابية داخل المؤسسات التعليمية العامة والخاصة على تعدد مستوياتها وطبيعتها.
- ندرة أو غياب المراكز الخاصة برعاية الشباب الموهوبين.
- التأكيد على القيم الأصيلة باحترام كبار السن، والتوعية بأهمية مواصلة رعاية الأسر لمسنيها.
- التوعية بضرورة إرسال المسنين لدور الرعاية عندما يتطلب الأمر ذلك، ولاسيما عند عدم وجود من يقوم على رعايتهم ضمن الأسرة.
- تأمين المزيد من فرص العمل المناسبة للمعاقين.

ثالثاً) أولويات المرحلة الرابعة

- التوسع في إنشاء المزيد من الحضانات ورياض الأطفال وتطويرها، وتحسين الإشراف عليها، ولاسيما في أماكن العمل.
- تشجيع إنشاء الجمعيات التي تدافع عن حقوق المرأة
- إجراء دراسات ميدانية حول الرغبة في العمل الجزئي للمرأة، وعملها من المنزل لصالح السوق، ومدى نجاعة تلك التوجهات.
- العمل على فتح المزيد من مراكز طوارئ الأطفال عبر المناطق والبلديات.
- التوسع في الوحدات الخاصة بالأطفال في المراكز الصحية المختلفة.

- القضاء على مختلف أوجه العنف ضد الأطفال.
- الانتقال من الرعاية والعناية التقليدية إلى تطوير الملكات والمواهب، والعمل على فتح مراكز رعاية الموهوبين من الأطفال والشباب.
- تشجيع الشباب على الاندماج والمساهمة في الخطط التنموية المستقبلية ومشاريع استضافة الدولة لكأس العالم لكرة القدم 2022.
- توسيع المبادرات الشبابية الخاصة والجماعية في مجال الاستثمار من خلال توسيع فرص تأسيس مؤسسات خاصة صغيرة أو متوسطة.
- العمل على نشر مجالس الأحياء ودعمها، والتشجيع على مشاركة الشباب مع المسنين في هذه المجالس.
- العمل على الحد من حالات التقاعد المبكر، والتشجيع على العمل الخاص للمسنين.
- تطوير آليات العمل الإحصائي الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تعزيز عملية التشبيك مع الجهات المختلفة في الدولة من أجل رصد الحجم الفعلي لهذه الفئة في المجتمع.
- العمل على تأمين المزيد من فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة.

الخاتمة

التقييم العام والتوجهات المستقبلية

أولاً) التقييم العام

أ- تقييم عام لعملية المتابعة الميدانية لإجراءات السياسة السكانية

- **مستوى الأداء العام لمجموعات العمل:** كان أداء مجموعات العمل في المرحلة الثالثة (أكتوبر 2011-أكتوبر 2012) من مراحل متابعة تنفيذ برنامج السياسة السكانية مميزاً بوجه عام، حيث لعبت الخبرات التي اكتسبتها هذه المجموعات فى المرحلتين السابقتين دوراً إيجابياً فى إنجاز معظم المهام التى أنيطت بها في الوقت المحدد وبالجودة المطلوبة.
- **مستوى تعاون الجهات المعنية بتنفيذ السياسة السكانية مع نقاط الارتكاز:** تميزت المرحلة الثالثة من مراحل متابعة تنفيذ برنامج السياسة السكانية بالتعاون القائم بين الجهات المعنية بتنفيذ هذا البرنامج ومجموعات العمل المكلفة بمتابعة هذا البرنامج. وتعود أسباب تنامي هذا التعاون إلى اهتمام مجلس الوزراء الموقر بنتائج متابعة تنفيذ السياسة السكانية التي تم استعراضها في تقرير حالة سكان قطر 2011، والتي بينت، بالإضافة إلى الإنجازات التي تحققت، المعوقات والتحديات التي تواجه عملية التطبيق الخلاق لبرنامج السياسة السكانية، الأمر الذي ساعد على المزيد من تعاون الجهات المعنية بالتنفيذ مع مجموعات العمل من حيث تسهيل مهمتها والتفاعل معها إلى أقصى حد ممكن وتقديم الدعم اللازم لها لما في ذلك من مصلحة وطنية ستعود على الجميع بالنفع دون استثناء.
- **مستوى جودة البيانات التى تم الحصول عليها:** كما كان الأمر بالنسبة للمرحلة الثانية، تمكنت الغالبية الساحقة من مجموعات العمل في المرحلة الثالثة من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية من تزويد المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان ببيانات ذات جودة ترقى إلى مستوى أهمية هذا التقرير الوطني. ورغم ذلك، فإن بعض المجموعات لم تتمكن من تزويد المكتب الفني بالبيانات اللازمة في الوقت المناسب وبالجودة المطلوبة، الأمر الذي اضطر المكتب الفني للعمل على تلافى ذلك من خلال التواصل المستمر مع نقاط الارتكاز والتدخل، حيثما كان ذلك ضرورياً، لتحسين نوعية البيانات المطلوبة.

ب-تقييم عام لعملية التطبيق الفعلي لإجراءات السياسة السكانية: بلغ مجموع عدد الأهداف الخاصة بالمرحلة الثالثة من مراحل تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية (22) وعدد الإجراءات (67) نفذ منها كلياً أو جزئياً أكثر من (52%). وهذا يعني أن إنجازات هامة قد تحققت على المستوى العام، إلا أن هذه الإنجازات تتفاوت من بعد لآخر من أبعاد محاور السياسة السكانية التي تمت متابعتها خلال هذه المرحلة، كما يبين الجدول رقم (18)*.

الجدول (18): توزع محاور وأبعاد السياسة السكانية حسب نسبة الإنجاز (%)

المحور وأبعاده	نسبة الإجراءات المنفذة كلياً	نسبة الإجراءات قيد التشريع	نسبة الإجراءات قيد التخطيط	نسبة الإجراءات غير لمطبقة
السكان والقوى العاملة				
النمو السكاني والتركيبة السكانية	45	-	22	33
القوى العاملة	33	-	17	50
النمو الحضري	-	-	33	67
الإسكان	60	-	20	20
التعليم والتدريب				
التعليم	100	-	-	-
التدريب	50	-	50	-
الصحة العامة والصحة الإنجابية والبيئة				
الصحة العامة	75	-	25	-
الصحة الإنجابية	-	-	-	100
البيئة والتنمية المستدامة	100	-	-	-
قضايا التمكين				
المرأة	50	33	17	-
الطفولة	40	40	20	-
الشباب	-	-	75	25
المسنون	60	-	40	-
ذوو الإعاقة	80	-	-	20

* رغم أن التقييم الكمي للإجراءات النوعية الواردة في هذا الجدول غير دقيقة تماماً، بسبب طبيعة هذه الإجراءات، إلا أن الجدول يعطي صورة تقريبية عن درجة التقدم الذي تم تحقيقه في كل بعد من أبعاد المحاور الأربعة المعتمدة في هذه المرحلة.

واستناداً إلى الجدول رقم (18)، يمكن تلخيص نتائج متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية في المرحلة الثالثة على النحو التالي:

- **المحور الأول** (السكان والقوى العاملة): بلغ عدد الأهداف الخاصة بهذه المرحلة (7)، وعدد الإجراءات (23) نفذ منها كلياً أو جزئياً ما نسبته (35%)، إضافة إلى (22%) من مجموع هذه الإجراءات لا يزال قيد التخطيط. أما الإجراءات التي لم تنفذ في هذا المحور، فقد بلغت نسبتها (43%)، ويتمثل أهمها بعدم وجود توجهات جدية لتخصيص منح مالية للمواليد الجدد، وبضعف عملية ضبط معايير استقدام العمالة المنزلية، وبعدم وجود توجه لفتح فروع لبعض الكليات الجامعية في واحدة أو أكثر من المراكز الحضرية الواقعة خارج حدود الدوحة الكبرى، وبعدم وجود حملات توعية حول مزايا الشقق بالنسبة لذوي الدخل المحدود، ولاسيما للأسر الحديثة التكوين.
- **المحور الثاني** (التعليم والتدريب): بلغ عدد الأهداف الخاصة بهذه المرحلة (2)، وعدد الإجراءات (6) نفذ منها كلياً أو جزئياً ما نسبته (83%)، إضافة إلى (17%) من مجموع هذه الإجراءات لا يزال قيد التخطيط. من جانب آخر، بينت نتائج المتابعة أن بعض التحديات لا تزال تشكل عائقاً أمام تحقيق بعض الأهداف الخاصة بهذه المرحلة، مثل: الحاجة إلى ربط تخصصات التعليم العالي مع المتطلبات الجديدة والمستقبلية لسوق العمل، وغياب إطار مؤسساتي موحد يدير الاحتياجات التدريبية لمختلف القطاعات الموظفة في الدولة ويتحكم فيها.
- **المحور الثالث** (الصحة العامة والصحة الإنجابية والبيئة): بلغ عدد الأهداف الخاصة بهذه المرحلة (4)، وعدد الإجراءات (13) نفذ منها كلياً أو جزئياً ما نسبته (77%). أما الإجراءات التي لم تنفذ في هذا المحور، فقد بلغت نسبتها (23%)، ويتمثل أهمها بضعف الارتباط بين الزيادة السكانية المتنامية والتوسع والانتشار في المكون الصحي، وبعدم وجود مركز متخصص بطب الخصوبة، وبضعف الوعي العام بمخاطر الاستهلاك غير الرشيد للماء والكهرباء.
- **المحور الرابع** (قضايا التمكين): بلغ عدد الأهداف الخاصة بهذه المرحلة (9)، وعدد الإجراءات (25) نفذ منها كلياً أو جزئياً ما نسبته (48%)، إضافة إلى (16%) من مجموع هذه الإجراءات لا يزال قيد التشريع و (28%) قيد التخطيط. أما الإجراءات التي لم تنفذ في هذا المحور، فقد بلغت نسبتها

(8%)، ويتمثل أهمها بضرورة تنويع أقسام النشاط الاقتصادي والمهن التي تعمل بها المرأة القطرية، و بالقضاء على مختلف أوجه العنف ضد الأطفال، وبالرفع من مستويات المشاركة السياسية والاقتصادية والمجتمعية للشباب، وبالتوعية بضرورة إرسال المسنين لدور الرعاية عندما يتطلب الأمر ذلك، ولاسيما عند عدم وجود من يقوم على رعايتهم ضمن الأسرة، وبتأمين المزيد من فرص العمل المناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة.

ثانياً) التوجهات المستقبلية

بناءً على كل ما سبق، فإن المرحلة الرابعة (2012-2013) ستركز على جملة من الأولويات التي تتعلق، أولاً وقبل كل شيء، بالسكان والقوى العاملة، والتي تأتي في طليعتها متابعة الإجراءات الخاصة باستصدار التشريع المتعلق بمبادرة إنشاء صندوق لزواج القطريين، وتحفيز جهات العمل المختلفة للتوجه نحو اقتصاد المعرفة، حيثما أمكن ذلك، والعمل على توفير مزيد من فرص العمل في المراكز الحضرية الواقعة خارج حدود الدوحة الكبرى، والقيام بحملات توعية تستهدف المتزوجين حديثاً أو المقبلين على الزواج حول مزايا الشقق والوحدات السكنية الصغيرة كحل مؤقت.

أما بخصوص المحاورالأخرى المتمثلة بالتعليم والتدريب والصحة والبيئة وقضايا التمكين، فسينصب التركيز فيها على تلك الجوانب التي تخص المحور الأساسي المتمثل بالسكان والقوى العاملة.

ففي مجال التعليم والتدريب، سيتم التركيز على عدة مسائل، أهمها: ربط المسارات التعليمية (القصيرة والمتوسطة) بالاحتياجات المستقبلية لسوق العمل والمرتبطة مع احتياجات استضافة الدولة لكأس العالم والخطط التنموية، وتطوير منظومة التدريب لتلبية الاحتياجات المتعددة للفئات النشطة بما يتماشى مع المتطلبات المستقبلية لسوق العمل ولتغطية احتياجات الأنشطة الاقتصادية والخدماتية الجديدة التي ستنشط في الدولة في السنوات المقبلة.

أما في مجال الصحة والصحة الإنجابية والبيئة والتنمية المستدامة، فستنحصر أولويات المرحلة الرابعة في الاستمرار بالعمل على زيادة المراكز الصحية والمستشفيات والأسرّة، بما يتلاءم والنمو الديموغرافي، ومراعاة توزيع هذه المراكز والمستشفيات بما يتناسب مع توزع السكان في الدولة، وفي إنشاء مركز متخصص بدراسة وعلاج مشكلات انخفاض الخصوبة وحالات الإجهاض وبناء

قاعدة بيانات حديثة حول مسائل الصحة الإنجابية، وفي متابعة العمل على نشر ثقافة ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية غير المتجددة (الماء والطاقة) وتعزيز حملات التوعية ذات الصلة، وبذل المزيد من الجهد في سبيل تشجيع الملاك والمستثمرين والمصممين والمطورين العقاريين لتوفير بيئة عمرانية خضراء.

أما بخصوص قضايا التمكين، فسيتم التركيز على التوسع في إنشاء المزيد من الحضانات ورياض الأطفال وتطويرها، وتحسين الإشراف عليها، ولاسيما في أماكن العمل، وعلى العمل على فتح المزيد من مراكز طوارئ الأطفال في مختلف المراكز الحضرية، وعلى توسيع المبادرات الشبابية الخاصة والجماعية في مجال الاستثمار من خلال توسيع فرص تأسيس مؤسسات خاصة صغيرة أو متوسطة، وعلى التشجيع على العمل الخاص للمسنين، وعلى العمل على تأمين المزيد من فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة.

وختاماً، لا بد من التأكيد على أهمية الاستمرار في التطبيق الناجع للسياسة السكانية للدولة ومتابعة تنفيذ برنامج عملها خلال المرحلة الرابعة (أكتوبر 2012–أكتوبر 2013)، وذلك لأن هذه السياسة ترمي في المحصلة النهائية إلى ضمان حياة كريمة لسكان دولة قطر، والارتقاء بقدراتهم، وتوسيع خياراتهم، ورفع مستويات مشاركتهم من أجل تقدم المجتمع القطري وعزته.

الهوامش والمصادر والمراجع

1. جهاز الإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة، 2011.
2. جهاز الإحصاء، تقديرات السكان لمنتصف عام 2011.
3. المصدر السابق.
4. المصدر السابق.
5. برنامج الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، 2011.
6. جهاز الإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة، 2011.
7. ومن المعلوم أن التشريعات والقوانين القطرية لا تسمح باستقدام أسرة الوافد إلا ضمن شروط محددة. ولعدم انطباق شروط استقدام الأسر على الغالبية العظمى من العاملين الوافدين، لذلك تراهم يعيشون في قطر دون أسرهم. وفي هذه الحالة، يعد هؤلاء من العازبين الذين لو أضفنا لهم أولئك الذين لم يسبق لهم الزواج لكانت نسبة العزوبة في قطر عالية جداً. فمن خلال الإحصاءات المتوافرة، يتبين أن عدد العزاب الوافدين (الذين لم يسبق لهم الزواج والمتزوجون دون أسرهم) الذين يعيشون في تجمعات صغيرة وكبيرة يشكلون أكثر من 72% من مجموع السكان غير القطريين بعمر 15 سنة فأكثر، يتوزعون إلى: 97% ذكور و3% إناث. ولو أضفنا إلى ذلك الخدم الذين يحتسبون عادة من ضمن أفراد الأسرة المعيشية (وهم في غالبيتهم الساحقة من العزاب)، وأفراد الأسر غير القطرية بعمر 15 سنة فأكثر ممن لم يسبق لهم الزواج، لوصلت نسبة العزوبة بين الوافدين إلى أكثر من 80% من مجموعهم، وإلى قرابة ثلثي مجموع سكان دولة قطر ممن تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر.
8. جهاز الإحصاء، التعداد العام للسكان، عام 2004 ومسح القوى العاملة بالعينة، 2011.
9. جهاز الإحصاء، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2010.
10. جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية، 2011.
11. المجلس الأعلى للصحة، تقرير الحسابات الوطنية القطرية، يونيو 2012.
12. جهاز الإحصاء، نشرة الإحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات)، أعداد مختلفة.
13. المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء وجهاز الإحصاء، 2010.
14. جهاز الإحصاء/ المعهد الدبلوماسي، مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر أبريل 2012.
15. جهاز الإحصاء، التعداد العام للسكان 2004 ومسح القوى العاملة 2011.
16. تم احتساب النسبة استناداً إلى: جهاز الإحصاء، بيانات غير منشورة بشأن أعداد الناخبين والمقترعين في انتخابات المجلس البلدي في دوراته الأربع.